القول الرشيد في سرد فوائد التوحيد

القسم الأول

تأليف

الشيخ : وليد بن راشد بن سعيدان

وبه أستعين
(رب يسر وأعن وسدد ووفق)

الحمد لله الحميد المجيد الهادي إلى القول الرشيد الفعال لما يريد ، الموفق للاعتقاد السديد في سائر أبواب التوحيد، أحمده سبحانه حمدًا أستلهم به منه المزيد، من التوفيق والرشاد والتأييد، وأشهد ألا إله إلا هو وحده لا شريك له شهادةً هي نجاتنا يوم الوعيد ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله خير من ألقى السمع وهو شهيد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ثم أما بعد :

فإنه حال قراءتي لبعض كتب العقيدة والتوحيد ، يمر بي بعض الفوائد والشوارد التي لا يستغني عن معرفتها طالب المزيد ، بعضها مشهور وبعضها مغمور ، فرأيت أن من الفائدة أن أقيدها لنفسي ولمن شاء الله من إخواني ؛ تحقيقًا لقوله :

(([illegible]))

(1) فـــائـــــدة

اعلم أرشدنا الله وإياك للعمل النافع والعمل الصالح أن الأحاديث التي فيها أن **من قال أو مات على لا إله إلا الله دخل الجنة** وردت مطلقة في مكان ، ومقيدة في مكان .

فمن المطلق قوله ﷺ : (([illegible])) [illegible] -

[illegible] : (([illegible])) .

[illegible] : (([illegible])) [illegible] : (([illegible])) [illegible] : (([illegible])) [illegible] : (([illegible])) [illegible] : (([illegible])) .

[illegible] : (([illegible])) [illegible] : (([illegible])) .

(2) فـــائـــــدة

إن قال قائل : إننا قد درسنا أن من شروط كلمـة التوحيـد **القبول والانقياد** فما الفرق بينهما ؟ فأقول : الفـرق بينهمـا ظاهر لمن تدبر ، وهـو أن القبـول أمـر قلـبي بـاطني فهـو مـن أعمال القلب ولا يطلع عليه إلا الله تعالى ، لكن جعل الله عليـه علامة يغلب علـى الظـن مـع وجودهـا وجـوده ، وهـي الأعمـال الظاهرة - أعنـي أعمـال الجـوارح - وهـي القيـام بحقـوق هـذه الكلمة من موالاة المؤمنين ومعـاداة الكـافرين والتـبري منهـم باللسـان والصـلاة والزكـاة والصـيام والحـج وغيـر ذلـك مـن مقتضيات هذه الكلمة وهـذا هـو الانقيـاد ، أي أن الانقيـاد عمـل الظاهر والقبول عمل الباطل ، فهو قبل بقلبه وانقاد بجـوارحه ، فالانقياد ثمرة القبول وعلامة صدقه ، فإن المتخلف عن الانقياد في الظاهر لم يتخلف انقياده إلا لخلل في القبـول فـي البـاطن وعلـى مـدى صـدق القبـول وكمـاله يـزداد الانقيـاد أو ينقـص ، فالانقياد وهو قبول الجوارح لمقتضى هذه الكلمة ، والقبول هـو قبول القلب لها ، والله يحفظنا وإياك ، وهو أعلم وأعلى .

(3) فـــائـــــدة

قال لي بعض الطلاب يومًا : كيف يكون النـذر عبـادة وقـد نهى النبي ؟ [illegible] : [illegible] .

[illegible] : [illegible] .

[illegible] : [illegible] .

(4) فـــائـــــدة

اعلم وفقنـا اللـه وإيـاك للعلـم النـافع والعمـل الصـالح أن الأشاعرة هم أتباع أبي الحسن الأشعري - عفا الله عنه وتجـاوز عن خطئه - **ومذهبهم في الأسماء والصفات هـو أنهـم يثبتـون للـه تعـالى كـل الأسـماء ، ولا يثبتـون لـه مـن الصــفات إلا ســبعًا فقــط ، وهــي الحيــاة ، والكلام ، والبصــر ، والســمع ، والإرادة ، والعلــم ، والقــدرة ، ويحرفون البـاقي** ، فـإذا واجهـت أحـدًا منهـم فـأول شـيء تسأله عنه هو طلب الفرق بين الصفات الـتي أثبتهـا والصـفات التي نفاها ، أي لماذا أثبت هـذه السـبع ونفـى البـاقي ؟ مـا هـو القانون المستقيم والفرقـان المـبين لـذلك ومـا المـبرر لهـذا ؟ فأنت إذا سألته عن ذلك فإنه سيجيبك بجوابين لا ثالث لهما :

الجواب الأول : سيقول : إن الصفات التي أثبتهـا للـه تعالى لا تقتضي تمثيله بخلقـه ، والصـفات الـتي نفيتهـا تقتضـي ذلك ، فإذا قال ذلك **فقل له :** إنه قد تقرر في القواعد أن باب الصفات باب واحد ، وأن القول في بعضها كالقول في بعضــها ، فإن كنت نفيت ما نفيت بحجة أن إثباته يقتضي تمثيلاً أو تشبيهًا فإن هذا المحذور يلزمك فيما أثبته أيضًا ، فإن المخلوق له سمع ، وبصر ، وكلام ، وإرادة ، وقدرة ، وحياة . **فإن قال :** أنا أثبـت هذه السبع علـى الـوجه اللائـق بـه - جـل وعلا - . **فقل :** فهلا قلت ذلك في كل الصفات واسترحت وأرحت . **فإن قال :** إن الرحمة رقة تعتري قلـب الراحـم ، والغضـب غليـان دم القلـب لطلب الانتقام . **فقل له :** وكذلك الإرادة التي تثبتها هـي ميـل النفس لجلب نفع أو دفع ضرر . **فإن قال :** كلامك هذا إنما هو في إرادة المخلوق . **فقل له :** وكلامك في الرحمـة والغضـب أيضًا هو في رحمـة المخلـوق وغضـبه . **فإن قـال :** أنـا أثبـت إرادة لا تماثل إرادة المخلوقين . **فقل له :** وكذلك أثبت غضـبًا ورحمة ورضى ويدًا ونزولاً ووجهًا لائقًا بالله لا كصفة المخلوق ، فما كان جوابه عن إلزامنا له فيما أثبته فهـو جوابنـا عليـه فيمـا

نفاه ؛ لأن الصفات باب واحد والمفرق فيه بين بعضها البعض متناقض . فيا أيها الأشعري إما أن تثبت الجميع وتلحق بركب أسيادك أهل السنة ، وإما أن تنفي الجميع وتلحق بركب إخوانك من المعتزلة ، أما أن تنفي البعض وتثبت البعض ، فهذا هو عين التناقض والتضارب ، فهذا هو جوابه الأول والقاعدة في الجواب عليه أن تقول : **القول في بعض الصفات كالقول في بعضها** .

وأما جوابه الثاني : فهو أن يقول : إن الصفات التي أثبتها دل العقل على ثبوتها ، فإن الفعل الحادث دليل القدرة ، والإحكام دليل العلم ، والتخصيص دليل الإرادة ، وهي لا تقوم إلا بحي والحي إما أن يكون سميعًا بصيرًا متكلمًا وإما لا ، وانتفاؤها نقص ، فوجب إثباتها .

وأما الصفات التي نفيتها فإني لم أنفها إلا لأن العقل لم يدل على إثباتها ، فأنت تراه هنا قد جعل الفرق هو دلالة العقل ، فإذا قال ذلك **فقل له :** لنا على ذلك أجوبة :

الأول : إن باب الصفات من الأبواب الغيبية التي لا مدخل للعقل فيها ، وقد تقرر عند عقلاء الإنس والجن أن باب الغيب مبناه على التوقيف ، وأن إقحام العقل في الغيب مخالف أصلاً ؛ لأن الله تعالى جعل للعقل طاقات وقدرات يكون تفكيره سليمًا إذا كان في حدود ما خلق له ، وأما إذا تجاوزنا به حده وطاقته فإنه سيضل ويتيه ، وباب الصفات من الأبواب الغيبية ، فالمرجع في إثباتها الدليل لا العقل .

الثاني : سلمنا أن عقلك لم يدلك على إثباتها ، فهل عدم قدرته على إثباتها دليل على انتفائها في نفس الأمر بالطبع لا ، فإن عقلك إذا لم يثبتها فإنه قد أثبتها النص ، والنص دليل مستقل بنفسه لا يعرض على العقول ؛ لأن عدم دلالة عقلك عليها إنما هو لقصوره ، وقصور عقلك ليس بحجة في نفي ما جاء به النص ، ولا تجعل عدم علمك بما بقي من الصفات دليلاً

على انتفائها ؛ لأن عدم العلم ليس علمًا بالعدم ، فلا تقف حيث وقف عقلك بل قف حيث وقف النص .

الثالث : إن عقلك أيها الأشعري استطاع أن يثبت سبعًا فقط ، لكن عقل أخيك المعتزلي أبى ذلك ؛ لأن المعتزلة ينفون الصفات كلها ، ويثبتون الأسماء ، وعقل أخيكم الجهمي لم يستطع إثبات الأسماء ولا الصفات ؛ لأن الجهمية ينفونها جميعًا ، عقول إخوانكم الفلاسفة نفوا الإثبات أصلاً ، فهم لا يصفون الله إلا بالسلوب فقط ، فيقولون : املأ الدنيا نفيًا ، لكن لا تثبت صفة واحدة ، وعقل إخوانكم الغلاة من القرامطة نفى النقيضين ، فبالله عليكم بأي عقل نزن الكتاب والسنة ، أبعقل الأشعري ؟ أم بعقل المعتزلي ؟ أم بعقل الجهمي ؟ أم بعقول الفلاسفة ؟ أم بعقول غلاة الغلاة ، وهذا فيه نسف للشريعة من أساسها ، إذ كل من لم يرد فعل شيء سيقول إن عقلي لم يدل عليه ، وهذه تربية إبليسية شيطانية ، فإن عقل أبيكم إبليس لم يقبل الأمر بالسجود لآدم - عليه الصلاة والسلام - والمخرج من ذلك هو اعتماد ما جاء به النص والإيمان به ولا يعارض بعقول ولا آراء ولا أقيسة باطلة - عافانا الله وإياك من كل سوءٍ وبلاء - .

الرابع : نقول : ومن الذي قال لك أيها الأشعري : أن العقل لم يدل على إثبات كثير مما نفيته ، فإن العقول السليمة تعرف طريق إثبات ذلك ، أفلا ترى أن إكرام الطائعين بأنواع الإكرام وإدخالهم الجنة دليل على محبتهم والرضا عنهم ، وأن معاقبة الكافرين الظالمين بأنواع العقوبات وإعداد النار لهم وتعذيبهم دليل على سخط الله وغضبه ومقته ، وأن إمساك السماء والأرض أن تزولا ونصب هذه الجبال العظيمة دليل على القوة .

ولذلك قال أهل السنة : إن صفات الله إما خبرية محضة وإما خبرية ، وللعقل فيها مجال ، وقالوا : كل كمال في المخلوقات لا نقص فيه ، فالله أحق به ؛ لأن معطي الكمال أولى بالكمال ، وكل نقص في المخلوق لا كمال فيه فالله أحق

أن ينزه عنه ، فالأمر واضح وضوح الشمس فـي رابعـة النهـار ، ولكن عميت عنها عيون الخفافيش ، والله أعلم .

الخامس : ماذا تقول للمعتزلي إذا أنكر عليك إثباتك لهذه السبع ، فإن جوابك علـى إيـراده دفاعًـا عـن مـذهبك هـو بعينـه جوابنا عليك فيما نفيته .

قال أبو العباس فـي التدمريـة : (فهـذا المفـرق بين بعـض الصـفات وبعـض يقـال لـه كمـا يقـوله هـو لمنازعه فيما أثبته) اهـ .

السادس : أن يقال : أيها الأشعري هـل أنـت تقـول : إن ذات الله ليسـت كالـذوات ؟ **سيقول :** نعـم أنـا أقـول ذلـك . **فقل لـه :** إذًا يلزمـك أن تثبـت أيضًـا أن صـفاته - جـل وعلا - ليست كالصفات ؛ لأن الكلام في الصفات فرع عـن الكلام فـي الـذات ، فـإذا كـانت ذات اللـه تعـالى لائقـة بـه لا تماثـل ذوات المخلوقين فإن صفاته أيضًا لائقة به لا تماثل صفات المخلوقين ؛ لأن اختلاف الذوات يلزم منـه اختلاف الصـفات ، وبهـذا تكـون قد سددت عليه الأبـواب وأقمـت عليـه الحجـة ، فـإن اسـتجاب ورجع فالحمد لله أولاً وآخرًا وظاهرًا وباطنًا ، وإن عاند واستكبر فلا يضر إلا نفسه ، والله المستعان وعليه التكلان .

(5) فـــائـــــدة

أقـول : مـن القواعـد المهمـة العظيمـة عنـد أهـل السـنة والجماعة قاعدة المجملات ونصها يقول : **الألفاظ المجملـة لا تقبــل مطلقًــا ولا تــرد مطلقًــا بــل توقــف علــى الاستفصال حتى يتميز حقها فيقبل من باطلها فيـرد** ، وذلك لأننا لو رددناها مطلقًا لاستلزم ذلك رد ما فيها من الحق والحق لا يرد ، إذًا كيف نفعل ؟

أقول : نعمل بمقتضى هذه القاعدة ، وهي أننا قبل قبولهـا أو ردها نستفصل فيها ، فإذا تميز الحق قبلناه والباقي يرد علـى صـاحبه ، وهـذه القاعـدة مـن توفيـق اللـه تعـالى لأهـل السـنة والجماعة وهي مستمدة مـن قاعـدة الوسـطية ، وتوضـيحًا لهـا أضرب لك بعض الأمثلة عليها لترى كيف أهميتها فأقول :

من الأمثلة : **لفظ الظاهر** ، إذا قيـل : هـل ظـاهر آيـات الصفات مراد أم غيـر مـراد ؟ فنقـول : إن لفـظ الظـاهر صـار لتعـدد الاسـتعمال مـن الألفـاظ المجملـة ، والألفـاظ المجملـة موقوفة علـى التفصـيل ، فلا نقـول : مـراد ولا غيـر مـراد ، بـل نقول : إن كنت تريد بالظاهر ما يتبادر للفهم للعقـول السـليمة التي لم تتلوث بعفن علم الكلام وأعني بالعقول السليمة عقول أهـل السـنة فلاشـك أن هـذا الظـاهر مـراد ، وإن كنـت تريـد بالظاهر ما يفهمـه المبتدعـة مـن النصـوص ممـا يعتقـدون أنـه ظاهرها فهذا الظاهر غيـر مـراد ؛ لأنهـم يفهمـون مـن ظاهرهـا مماثلة الله بخلقه ، وهذا ليس هو ظاهرها فـي الحقيقـة ، لكـن هم يفهمون منها ذلك ، فإن كان يريد بالظاهر الأول فهو مـراد ، وإن كان يريد الثاني فهو ليس بمراد ، وهذا هو الحـق فـي هـذه المسألة ولم نصل إليه إلا بإعمال هذه القاعدة ، والله أعلم .

ومن الأمثلة : إذا قيـل : **هل أسـماء اللـه مترادفـة أم متباينـة ؟** فإيـاك أن تقـول : مترادفـة أو تقـول متباينـة ؛ لأن الترادف والتباين بحسب استعمال الطوائف الضالة له صار من

الألفاظ المجملة والألفاظ المجملة موقوفة على الاستفصال ، فنقول : إن كنت تريد بالترادف أنها تدل على ذاتٍ واحدة فهي بهذا الاعتبار مترادفة ، وإن كنت تريد بالترادف اتحاد دلالة صفاتها فهذا خطأ محض وضلال مبين ، وإن كنت تريد بالتباين تباين الذات التي تدل عليها فهذا هو الكفر بعينه ؛ لأنه يلزم منه تعدد الآلهة ، وإن كنت تريد بالتباين اختلافها فيما تضمنته من الصفات أي أن كل اسم يدل على صفة غير صفة الاسم الآخر فهي بهذا الاعتبار متباينة ، إذًا لا نقول هي مترادفة مطلقًا ولا متباينة مطلقًا ، بل نقول : هي مترادفة من حيث الذات ، متباينة من حيث الصفات ، والله أعلم .

ومن الأمثلة أيضًا : إذا قيل : **هل آيات الصفات من قبيل المحكم أمن من قبيل المتشابه ؟** فلا تقل من المحكم مطلقًا ولا من المتشابه مطلقًا ؛ وذلك لأن الأمر مجمل يحتاج إلى تفصيل ، فأقول : إن المراد بالمحكم ما اتضح المراد منه ، والمتشابه ما لم يتضح المراد منه ، وبناءً فإن كنت بقولك : آيات الصفات من المحكم أي باعتبار معانيها في لغة العرب فإنها لاشك من قبيل المحكم ؛ لأن المراد منها معروف في لساننا ، فالقرآن نزل باللسان العربي فيجب علينا حمل هذه الألفاظ على ما تقرر في لساننا العربي ، فالبصر رؤية الأشياء ، والسمع إدراك المسموع ، والوجه ما تحصل به المواجهة ، والاستواء المتعدي بعلى معناه العلو والاستقرار ، وهكذا في سائر الصفات فهي من قبيل المحكم باعتبار معانيها .

ومن قال إنها متشابهة في معانيها فإنه لم يصب وقد سلك بذلك مسلك المفوضة الذين قولهم شر أقوال أهل البدع كما حكاه الشيخ تقي الدين ، وإن كنت تريد بقولك آيات الصفات من المتشابه أي في حقائقها وكيفياتها التي هي عليه في الواقع فإن هذا صحيح لا غبار عليه ، فإن الكيفية التي عليها صفات الله تعالى لا تعلم لأننا لم نر الله وليس له نظير يستدل به عليه ، ولم يخبرنا الصادق عن كيفية صفته ، ولذلك قال أهل السنة نحن مفوضة في كيفية لا في معانيها ؛ لأن كيفياتها لم يتضح

المـراد منـه وأمـا معانيهـا فـإنه قـد اتضـح المـراد منـه ، وبهـذا التفصيل يزول الإشكال ويتحرر الجواب ، والله أعلم .

ومنهـا : قـولهم : **هـل يوصـف اللـه بالجهـة أم لا ؟** فأقول: أما لفظ الجهة فإننا لا نتكلم به؛ لأنه لم يرد ذكره لا فـي الكتاب ولا السنة ، وأما معناه فإننا نستفصل فيـه فـإن أريـد بـه جهة سـفل فهـذا لا يصـح ؛ لأن السـفل نقـص واللـه منـزه عـن النقص ، وإن أريد بها جهة علو محيطة بالله - جل وعلا - فأيضًـا لا يصح ؛ لأن الله تعالى لا يحيط بـه شـيء مـن مخلوقـاته ، وإن أريد بها جهة علو غير محيطة به فهذا معنى صحيح وهو الـواجب لله تعالى ، لكن يعبر عنه أهل السـنة بقـولهم : اللـه فـي العلـو المطلق ، فانظر كيف بركة هذه القاعدة فـإن بهـا يتميـز الحـق من الباطل ، والله أعلم .

ومنها : إن قيل : **هل يقال اللـه فـي مكـان أم ليـس في مكان ؟** فإياك أن تجيب بالإيجـاب أو السـلب ؛ لأن اللفـظ مجمل والألفاظ المجملـة موقوفـة علـى البيـان والاستفصـال ، فإن أريد به مكان سفل فهذا منتفٍ ؛ لأنـه نقـص ، وإن أريـد بـه مكان علوٍ محيط فهذا منتـفٍ أيضًـا ؛ لأنـه نقـص ، وأن أريـد بـه مكان علوٍ غير محيط فهذا حق ، ولكن لا نقول : في مكان وإنما نعبر عنه بأنه استوى على عرشه بائن من خلقه .

ومنها : إن قيل : **هل الله جسم أم لا ؟** فإيـاك إيـاك أن تبادر بالجواب قبل الاستفصال ؛ لأن لفظ الجسـم لفـظ مجمـل يحتمل حقًا وباطلاً ، فأما اللفـظ فإننـا ننـزه ألسـنتنا عنـه ؛ لأنـه لفظ محدث لم يرد في كلام الشارع وأما معناه فإننا نستفصـل فيه فإن أريد به ما هو معهود في حقنا فهـذا لا يجـوز علـى اللـه تعالى ؛ لأنه قول أهل التمثيل الذين ما قدروا اللـه حـق قـدره ، وإن أريد به الذات المتصـفة بصـفات الكمـال المنعوتـة بنعـوت الجمال والجلال فهذا حق وصدق وهو الواجب لله تعـالى ، لكـن لا نقول : هي جسم وإنما نقول ذاتًا وصفاتٍ وما وقـع المعتزلـة في نفي الصفات إلا لهذه الشبهة فإنهم قالوا : إنه لا يوصـف إلا ما كان جسمًا والأجسـام متماثلـة فلـزم مـن ذلـك مماثلـة اللـه

بخلقه فلم يجبروا بدًا من إنكار الصفات وتحريفها ، أما أهل السنة فإن الله تعالى قد هداهم إلى هذه القاعدة العظيمة التي بها ميزوا بين الحق والباطل فقبلوا ما كان حقًا وردوا ما كان باطلاً ولم يلزم عليهم أي لازم باطل فالحمد لله على هذه الهداية ونسأله جل وعلا أن يثبتنا عليها إلى أن نلقاه .

ومنها : إن قيل : **هل وسائل الدعوة توقيفية أم اجتهادية ؟** فقل : الأمر يحتاج إلى تفصيل ، فنقول : هي اجتهادية وتوقيفية ، فهي اجتهادية فيما لم يكن مخالفًا لشيء من الأدلة وتوقيفية فيما كان مخالفًا للأدلة بمعنى أنه إذا عرفت وسيلة للدعوة جديدة وليست مخالفة لشيء من الأدلة فالأمر في ذلك واسع ، وأما إذا كانت هذه الوسيلة مخالفة لشيء من الأدلة فإنها مرفوضة وهذا هو القول التي يجتمع به شمل الأدلة ، والله أعلم .

ومنها : **لفظ الإرهاب** ، فإنه صار بعرف الاستعمال من الألفاظ المجملة التي لا تقبل مطلقًا ولا ترد مطلقًا ، بل هو موقوف على التفصيل فإن أريد به التزام المسلم بشعائر دينه الظاهرة من إعفاء اللحية والصلاة جماعة وتقصير الثوب أو كان يراد به شجرة الجهاد تحت راية الإمام فهذا لا نسلم رده ، بل هو مأمور به شرعًا ، وتسمية الغرب وأذنابهم من العرب لذلك إرهابًا لا يجعلنا نترك ما نحن مأمورون به شرعًا إرضاءً لهم فإن من ابتغى رضى الناس بسخط الله سخط الله وأسخط عليه الناس ، وإن أريد به الخروج على إمام المسلمين وترويع الآمنين وقتل الأبرياء وإراقة الدماء بلا حق وإفساد الأموال وإتلاف الممتلكات بلا مسوغ شرعي فهذا إرهاب مرفوض ومسلك ممنوع شرعًا ، فانظر أي الأمرين يريدون ، فلا تنسق وراء الشعارات المضللة ولا الرايات المنحرفة عن منهج الله فتكون من الخاسرين ، والله أعلم .

ومنها : **لفظ التجمعات** ، فإنه أيضًا صار من الألفاظ المجملة التي فيها حق وباطل ، فقبوله مطلقًا لا ينبغي ، ورده مطلقًا لا ينبغي ، فالأمر موقوف على الاستفصال فإنه أريد به

الاجتماعات المأمور بها شرعًا أمر إيجاب أو استحباب كالاجتماع للصلاة أو لتعليم العلم فإنها اجتماعات حق لا ريب فيها ، ومن داخله الشك فيها أو وصمها بأصابع الاتهام فهو المتهم فيه دينه وولائه للمؤمنين ، وإن أريد بها الاجتماع للتخطيط لقتل من لم تدل الأدلة على قتله أو لإتلاف شيء لم تأت الشريعة بإتلافه ونحو ذلك فإن هذا الاجتماع اجتماع فاسد يجب الحذر منه والتحذير عنه ، فانظر أي الأمرين يريدون فإنني رأيت من يتحفظ من الاجتماع للعلم والتوجيه والإرشاد خوفًا من أن يوصف بأن عنده تجمعات ، وهذا حور وجبن وهلع مكروه شرعًا ، والله ربنا أعلى وأعلم .

وفروع هذه القاعدة كثيرة ولعل فيما مضى كفاية في فهمها ومعرفة كيفية التخريج ليها ، والله أعلى أعلم .

(6) فـــائـــــدة

اعلم وفقنا الله وإياك للهـدى وديـن الحـق وجعـل أعمالنـا موافقة لما يحبه اللـه ويرضـاه أن **التنجيـم قسـمان : علـم التسيير ، وعلم التأثير** .

فأما علم التسيير فمعناه معرفة أوقات الزراعة مثلاً أو معرفة أوقات نزول الأمطار أو الاستدلال بها على جهة القبلة أو معرفة الجهات وهذا جائز لا ريب في جـوازه ، فمـن تعلـم علـم النجـوم لهـذه المقاصـد فـإنه لا بـأس بـذلك ، قـال تعـالى : [illegible] .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

(7) فـــائـــــدة

من الأمور المهمة في باب التوحيد أن تفـرق بيـن مـا كـان من قبيل العبادة وما ليس بعبـادة ، **فـإن العلمـاء ذكـروا أن الــدعاء ، والخــوف ، والتوكــل ، والرجــاء ، والذبــح ، والاستعانة ، والاستعاذة ، والاستغاثة ، والمحبة ، أنهـا عبادة** ، لكن ليس كل ذلك عبادة بكل فروعه وأجزائه، بل منــه ما هو عبادة ومنه مـا ليـس بعبـادة ، فلابـد مـن التفريـق ، فـإذا دخلت هذه المذكورات فـي حيـز العبـادة فإنهـا تكـون حقًـا للـه تعالى لا يجوز صرفها لغيـره ، ومـن صـرفها لغيـره فـإنه يكـون واقعًا في الشرك الأكبر - عافانا الله وإياك - ، وأمـا إذا خرجـت عن حيز العبادة فلا تعطى حكمًا شرعيًا ، وبيان ذلك بالتفصيل .

فأقول : الدعاء : أعني به دعاء المسألة ، فإنه لا يخلو مــن حالتين : فإن كان في شيء لا يقدر عليه إلا الله فهـو عبـادة فلا يجوز صرفه لغيره ، وعلى ذلك دلت الأدلـة الكـثيرة الشـهيرة ، فمن دعا غير الله في أمرٍ لا يقدر عليه إلا الله فإنه يكون واقعًـا في الشرك الأكبر المخرج عن الملة بالكلية ، وأما إذا دعـا غيـر الله في أمر يقدر عليه المدعو فهذا لا يكون شركًا ؛ لأنــه حينئـذٍ لا يدخل في حيز العبادة وإنمـا هـو سـؤال أو طلـب وليـس هـو الدعاء الشرعي الذي أمرت الأدلة بـألا يصـرف إلا للـه تعـالى ، وفي ذلك قلت :

فـــدعاؤك المخلـــوق إن كـــان ليـــس لـه
شـــــــرك أكـــــــبر بـــــذاك يـــــدان

فمن لم يعرف هذا التفصيل فإنه يوشك أن يحكم بالشـرك على من لا يستحق ذلك ، والله أعلم .

ومن ذلك : **الخوف :** فإن الـذي يكـون صـرفه لغيـر اللـه شركًا إنما هو الخوف الخفي ، أي خوف السر كالخوف من قـبر أو ميت أو شجر أو حجر ويتعبد له بهذا الخـوف ، فصـاحب ذلـك الخوف هـو الـذي قـد وقـع فـي الشـرك الأكـبر ، وأمـا الخـوف

الطبيعي كالخوف من النار والحية والذئب ، فإن هذا لا يلام فيه الإنسان ، والله أعلم .

ومن ذلك : **الذبح :** فإن الذبح الذي يكون صرفه لغير الله شرك هو الذبح للغير تعبدًا وتقربًا له كالذبح للأولياء والصالحين وأصحاب القبور ، وكذبح السحرة ومن يأتيهم للشياطين ونحو ذلك ، وأما الذبح للغير بنية إكرامه فلا شيء فيه ، بل هو مأمور به أمر إيجاب أو استحباب ، وأما الذبح بنية الاستمتاع باللحم فهذا أقل أحواله الإباحة ، وبهذا التفصيل يتحرر هذا الباب ، والله أعلم .

ومن ذلك : **الاستعانة والاستعاذة والاستغاثة :** فالقول فيها واحد ، فإنها إذا صرفت لغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله فهذا الصرف هو الشرك الأكبر المخرج عن الملة بالكلية ، وأما إذا كانت في أمور يقدر عليها المستعاذ والمستغاث أو المستعان به فهذا لا بأس به ولا يكون من العبادة في شيء ، والله أعلم .

ومن ذلك : **الرجاء :** فإن صرفه لغير الله شرك أكبر إذا كان في أمر لا يقدر عليه إلا الله تعالى ، وأما إذا كان رجاءك لغيرك في أمر يقدر عليه هذا الغير فلا يكون رجاءك له شركًا ، **وأيضًا يقال ذلك في التوكل** فمن توكل على غير الله في أمر لا يقدر عليه إلا الله فقد وقع في الشرك الأكبر ، وأما إذا كان في أمر يقدر عليه المتوكل عليه فهذا لا بأس به ، إلا أنه بهذا الاعتبار يكون بمعنى الوكالة ، فإذا قلت لغيرك توكلت عليك في هذا الأمر وهو يقدر عليه فكأنك قلت وكلت في إنهائه .

ومن ذلك : **المحبة :** فإن منها ما هو طبيعي كمحبة الزوجة والولد والمال ، فهذا لا يكون من العبادة في شيء ، وأما محبة التعبد فهي من خصائص الله تعالى لا يجوز صرفها لغيره ، قال تعالى : [illegible]

(8) فـــائـــــدة

قسم أهل العلـم - رحمهـم اللـه تعـالى - **زيارة القبـور إلى قسمين : شرعية ، وبدعيـة** . وقـالوا : إن **الشـرعية** هي ما كان قصد الزائر فيها ثلاثة أمور :

الأول : أن يدعو للأموات على وجه العموم أو الخصوص .

الثاني : أن يقصد التذكر والاتعاظ بهذه الزيارة .

الثالث : أن يقصد الزائر الاستنان ، أي اتباع النبي ﷺ

(9) فـــائـــدة

اعلم أن الطامة الكبرى والمصيبة العظمى التي أدت إلـى إهلاك الأمم والشعوب وأدخلت على أهلها الشرك والوثنية هـي **الغلو في الدين** ، وهو مجاوزة الحد ، وهو مـن الأشـياء الـتي شددت شريعتنا فيـه وحـذرت الرعيـة منـه ؛ لأنـه بـاب كـل بلاء ومصدر كل فتنة وأساس كل رزية ومخالفة ، ولذلك قال تعـالى

[illegible]

.

[illegible]

[illegible]

(10) فـــائـــــدة

ويذكرني الكلام علـى الغلـو بقضـية مهمـة أيضًـا وهـي **أن الشريعة سلكت في مسألة القبـور مسـلك الوسـطية كعادتهـا فـي سـائر شـئونها ومختلـف مجالاتهـا فلا إفراط ولا تفريط** ، فنهت عن الجلوس عليها والـوطء عليهـا وأعظم من ذلك قضاء الحاجة عليها ، ونهت عـن المشـي بينهـا بالنعال وعن رفع الصوت باللغط وكلام الدنيا عنـدها ، كـل ذلـك كرامة لأصحابها .

وأمرت الشريعة أن يرفع القبر قيد شبر فقط حتى يعـرف فلا يهان ، ولا يجـوز فـي شـريعتنا قـبر اثنيـن فـي قـبر واحـد إلا لضرورة ككثرة الموتى وقلة من يدفنهم ، كل ذلك صـيانة لحـق الميت ، ولا يجوز الاعتداء عليها بـالنبش ؛ لأن الأرض هـذه حـق لهم وشرعت زيارتهم ، وسنت للزائر السلام عليهم ، وهذا كلـه من رفع شأن أصحابها ، لكن في الجانب الآخر نهت رفعها أكـثر من شبر أي البناء عليها أو تجصيصها أو الكتابة عليهـا أو الـدعاء للنفـس عنـدها أو الذبـح لأصـحابها أو الطـواف علـى قبـورهم وطلـب البركـة منهـم ، أو صـرف النـذر لهـم ؛ وذلـك لأنهـم لا يملكـون لأنفسـهم نفعًـا ولا ضـرًا وفاقـد الشـيء لا يعطيـه ، فالشريعة بذلك لم تنزلهم عن مرتبتهم ولم ترفعهـم عنهـا ، بـل سلكت فيهم مسلك الوسطية ، وأنـك بـالتتبع لمـذاهب الأمـم لا تجد أمة أعطت أصحاب القبور حقهم هـذا إلا هـذه الأمـة زادهـا الله شرفًا ورفعة ، والله أعلى وأعلم .

(11) فـــائـــــدة

أقول : اعلم أن القاعدة في الشرك الأصـغر تقـول : **كـل ما كان وسيلة للشرك الأكبر فشرك أصغر .**

فوسائل الشرك كلها محرمة وتوصف بأنها شـرك أصـغر ، والفرق بين الشركين معروفة ، ومنها : أن التحريم في الشرك الأكبر تحريم مقاصد ، وأما في الشرك الأصغر فتحريم وسائل .

ويتضح ذلك بالمثال : فالتمائم كلها شرك ولاشك ، لكن إذا كان يعتقد أنها سبب من أسباب دفع البلاء فقط وأن الله تعـالى هو الدافع فهذا شرك أصغر ؛ لأنه وسـيلة لاعتقـاد أنهـا الفاعلـة بذاتها وهذا شرك أكبر ، فسدًا لذريعة الوقـوع فـي الأكـبر نمنـع تعليقها مطلقًا ، وكذلك الحلـف بغيـر اللـه مـن غيـر تعظيـم هـو شرك ، لكنه شرك أصغر ؛ لأنه وسيلة للشرك الأكـبر الـذي هـو الحلف بغير الله تعظيمًا له كتعظيم الله .

وكذلك نسبة المطر والرياح إلى النوء الفلاني فـإنه شـرك أصغر إذا كان نسبة سـبب ؛ وذلـك لأنـه وسـيلة للشـرك الأكـبر الذي هو نسبة إحداث وإيجـاد ، فسـد البـاب الأول ؛ لأنـه ذريعـة للوقوع في الأمر الثاني .

ومن ذلك الطواف حول القبر أو الـدعاء للنفـس عنـدها أو طلب البركة منها ، كل ذلك شرك أصـغر ؛ لأنـه وسـيلة للوقـوع في الشرك الأكبر وهو تعظيم أصحابها التعظيـم المفضـي إلـى دعائهم والذبح والنذر لهم ، ومن ذلك طلب البركة من شـجرٍ أو حجرٍ هو شرك أصغر ؛ لأنه مفضٍ إلى الاعتقاد فـي هـذا الشـجر أو الحجر بأنه يجلب الخير أو يـدفع الشـر أو أن لـه تصـرفًا فـي الكون ، ومـن ذلـك يسـير الريـاء أيضًـا هـو شـرك أصـغر ؛ لأنـه وسيلة إلى قصد المخلوق بالعمـل ، ومـن ذلـك شـرك الألفـاظ كقول ما شاء الله وشئت ولـولا فلان لهلكنـا ، ولـولا اللـه وأنـت ونحو ذلـك ، كـل ذلـك مـن الشـرك الأصـغر ؛ لأنـه وسـيلة إلـى الشـرك الأكـبر وهـو تسـوية المخلـوق بالخـالق فـي المشـيئة والحفظ ، ومن ذلك البناء على القبور ورفعها وإسـدال السـتور

عليها وكسوتها وتزويقها وجعل السدنة عليها كل ذلك شرك أصغر ؛ لأنه مفضٍ إلى الشرك الأكبر الذي هو عبادتها من دون الله تعالى وعلى ذلك فقس ، والله تعالى أعلى وأعلم .

(12) فـــائـــــدة

أقول : من المسـائل العظيمـة المهمـة فـي بـاب التوحيـد وغيرها من أبواب الدين **مسألة قيام الحجة** .

متى تقوم الحجة ، هل ببلوغ الدليل ، أم لا بـد مـع البلوغ فهمه ؟

هما قولان لأهل العلم :

فقال بعضهم : إن مجرد البلوغ كافٍ في قيامهـا ، فمـن بلغه الكتاب والسنة قـامت الحجـة عليـه ، سـواءً فهمهـا أم لـم يفهمها ، وأشهر من نقل عنه هذا القول الشـيخ الإمـام المجـدد محمد بن عبدالوهاب وأحفاده وتلاميذه - رحمهم الله تعـالى - ، وسوف ترى أن هذا النقل فيه شيء من القصـور وسـوء الفهـم لكلام الشيخ أو أن من نقل عنه ذلك إنما اعتمد على نـصٍ واحـد من كلام الشيخ وترك بقية نصوصه في هذه المسألة ، وهذا يقع فيه الكثير ، فإن كلام العالم قد يكون مطلقًا في مكـان ومقيـدًا في مكانٍ آخر ، وعامًا في مكانٍ وخاصًا في موضـع آخـر ، فـإذا أردت أن تنسب لأحدٍ قولاً فلابد أن تقرأ كلامه وتجمعـه وتؤلـف بينه حتى يتبين لـك حقيقـة قـوله ، وأمـا أن تنسـب إليـه القـول بمجرد قراءة شيء من نصوصه فهـذا عيـن الخطـأ ، فكـم مـن الأقوال التي تنسب لبعض العلماء وهو منها براء ، وكل يحاسـبه الله تعالى ، والمراد أن أصحاب هذا القول استدلوا بعدة أدلة :

الأول : قوله تعالى : [illegible] .

[illegible] : [illegible] [illegible] [illegible]

الفائدة : قوله تعالى : ﴿ **ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون** ﴾ **فيه دليل على أن الأمن التام والاهتداء التام لا يحصلان إلا لأهل التوحيد الخالص من الشرك الأكبر والأصغر** وهو الظلم المذكور في الآية - وقد تقدم - **وفيه دليل على أن الشرك الأكبر والأصغر ينافيان الأمن التام والاهتداء التام** وهذا يدل على أن الشرك الأكبر والأصغر ينافيان أصل التوحيد وينافيان كماله الواجب .

الفائدة : قوله تعالى حكاية عن إبراهيم : ﴿ **واجنبني وبني أن نعبد الأصنام** ﴾ **فيه دليل على أن الخوف من الشرك ينبغي أن يكون أعظم من الخوف من كل شيء** لأن إبراهيم عليه السلام خاف على نفسه وعلى بنيه من عبادة الأصنام وهو أمر لا يقع منه ولا من بنيه ولا من أحد من أهل التوحيد ، وهذا يدل على أن الخوف من الشرك ينبغي أن يكون أعظم من الخوف من كل شيء .

الفائدة : قوله تعالى : ﴿ **رب إنهن أضللن كثيرا من الناس** ﴾ **فيه دليل على أن الأصنام ... ولم تضل أحدا** - وقد تقدم - **ولكن المراد أن الأصنام - وهي الجمادات التي لا تعقل - كانت سببا في ضلال كثير من الناس** - وقد تقدم - **فيه دليل على أن الأسباب التي جعلها الله سببا لشيء لا تكون سببا إلا بمشيئة الله وإرادته** ، فالأصنام لم تكن سببا في ضلال الناس إلا بمشيئة الله وإرادته ، وهذا يدل على أن الأسباب لا تؤثر إلا بمشيئة الله وإرادته .

الفائدة : قوله تعالى : ﴿ **فمن تبعني فإنه مني ومن عصاني فإنك غفور رحيم** ﴾ **فيه دليل على أن من تبع إبراهيم في التوحيد فهو منه** وهذا يدل على أن من تبع إبراهيم في التوحيد فهو من أهل التوحيد ، وهذا يدل على أن من تبع إبراهيم في الشرك فليس منه وليس من أهل التوحيد .

الفائدة : في قوله تعالى ﴿ **فمن عصاني فإنك غفور رحيم** ﴾ **فيه دليل على أن المغفرة لا تكون إلا لأهل التوحيد** ، فإن من عصى الله بالشرك الأكبر لا يغفر له ، وإنما يغفر لمن عصى الله بما دون الشرك الأكبر من الذنوب والمعاصي .

[illegible] : [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

(13) فـــائـــــدة

إن مسألة **التكفير** مـن المسـائل المهمـة أيضًـا وهـي أن يقال : هل كل من وقع في الكفر كفر ، أو في الفسـق فسـق ، أو في البدعة بدع ، أو في أمرٍ لعن فاعله فهل يلعن أم لا ؟

أقول : هذه المسألة لا تقل خطرًا عن سابقتها ، ولابد مـن بسط القول فيها ؛ لأن بعض ممن يتزين بزي أهل العلم في هذا الزمان زلت أقدامهم فيها ونسبوا لأهل السنة ما هم براء منـه ، ووقعوا في أعراض إخوانهم من المسلمين تكفيـرًا أو تبـديعًا أو تفسيقًا بلا حجة ولا برهـان ، فلابـد مـن بسـط القـول فـي هـذه المسألة .

وبيان ذلك أن يقال : من المعلومات البديهيـة الاضـطرارية أن هنـاك فرقًـا بيـن الفعـل والفاعـل ، فالفعـل هـو الحـدث ، والفاعل هو المحدث للحدث ، فقولنا : (أكل محمد) فهنا فعل وفاعـل ، فالفعـل هـو الأكـل ، والفاعـل هـو محمـد ، وإن مـن السفسطة في العقليات أن تقول : الفعـل هـو الفاعـل ، أي أن الأكل هو محمد ، ومحمد هو الأكـل وأن الحـدث هـو المحـدث ، والمحدث هو الحدث ، وهذا لا أظنه يصدر إلا ممـن سـقط عنـه التكليف لآفةٍ في عقله ، بل لا أظن المجنون يقول هذا ، ولـذلك فرق النحاة بين الفعل والفاعل ، وكذلك علمـاء الشـريعة أيضًـا فرقوا بين الفعل والفاعل ، بحيث قد يوصف الفعل بأوصـافٍ لا تتعداه إلى فاعله ، بل لا يجوز وصف الفاعل بها ، وقبل الدخول في الأدلة أذكر أولاً القاعدة المقررة عند أهل السنة والجماعـة في هذا الباب ، وهي قولهم : **ليس من فعل الكفـر يكفـر ، أو البدعة يبدع ، أو الفسق يفسق ، أو المعصية يـأثم ، إلا بعد توفر الشروط وانتفاء الموانـع** ، هـذا هـو قـولهم الذي لا يجوز نسبة غيره إليهم ، فإذا فعل الإنسان كفرًا أو بدعة أو فسقًا فلابد من النظر إلى هذه المسألة باعتبارين :

الأول : باعتبـار الفعـل لـذاته بِغَـضِّ النظـر عـن فـاعله

ويعطى هذا الفعل حكمًا يخصه لا يتعـداه إلـى فـاعله ، فـالكفر كفر ، والبدعة بدعة ، والفسق فسق ، والمعصية معصية ، فـإذا عرفنا حكم الفعل فننظر الاعتبار الثاني وهـو الفاعـل ، فنسـأل أنفسنا : **هل ينطبق حكم الفعل على الفاعل ؟** الجواب : لا إلا إذا توفرت شـروط انطبـاقه وانتفـت مـوانعه ، فقـد يكـون الفعل كفرًا لكن لا يكفر الفاعل لتخلف شـرطٍ أو وجـود مـانع ، وقد يكون الفعل بدعة ، لكـن فاعلهـا لا يبـدعٍ لاختلال شـرط أو وجود مانع ، وهكذا في الفسق والمعصية ، إذًا لا تلازم بين حكم الفعل وفاعله لذاتهما ، وإنما يتم التعلـق بينهمـا بتـوفر شـروط معينة وانتفاء موانع معينة ، إذا علم هذا فإليك الأدلة الدالة على صحة ذلك :

فمن الأدلة : حديث أنس بن مالك [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] .

[illegible] : [illegible]

[illegible] .

[illegible] .

[illegible] : [illegible]

[illegible] (([illegible])) [illegible] .

[illegible] (([illegible])) : [illegible] (([illegible])) [illegible] .

[illegible] : [illegible] - [illegible] - [illegible] ([illegible]) [illegible] .

[illegible] : ([illegible]) [illegible] .

[illegible] : [illegible] .

[illegible] : [illegible] ... [illegible] .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

(14) فـــائـــــدة

إن قيل : **ما الجهل الذي يعذر به صاحبه ، وهل يعـم مسائل الاعتقاد والعمل ، أم هو خاص بمسائل العمل فقط ؟**

وهذه المسـألة ممـا كـثر الكلام فيهـا وتشـعبت فيـه الآراء وتباينت فيها المذاهب وابتعـد البعـض عـن ربـط هـذه المسـألة بالكتاب والسنة ، فجـاءوا بـأقوال ممجوجـة مخالفـة للـوحيين ، ولأنها من المسائل التي كثر فيها الخلاف في زماننا ، أحببت أن أشارك بشـيء مـن الكلام عليهـا مؤيـدًا ذلـك بالكتـاب والسـنة ورابطًا ذلك بالفروع والمسـائل ، فـأقول وبـالله التوفيـق ومنـه أستمد الفضل وحسن التحقيق :

اعلم - رحمك الله تعـالى - أنـه لا تكليـف إلا بعلـم ، وهـذه قاعدة كبرى من قواعد أهـل السـنة والجماعـة ، والأدلـة عليهـا كثيرة جدًا وسيمر بنا طرف صالح منها - إن شاء اللـه تعـالى - ، ولـذلك جعـل الأصـوليون - رحمهـم اللـه تعـالى - مـن شـروط الشيء المكلف به أن يكون معلومًا لدى المكلف ، أي أن يعلـم المكلف أنه مـأمور بـه أو منهـي عنـه ويعلـم مـا هيتـه وحقيقتـه الشرعية وما يتعلق به من صحة أو فساد ونحو ذلك ، إذا علمت هذا فإليك الأدلة الدالة على هذا الأصل العظيم ، فأقول :

الأول : قوله تعالى : [illegible] .

الفائدة الثالثة عشرة : بيان أن الذنوب التي دون الشرك لا يكفر صاحبها بالكلية ، بل قد يعذب عليها ، وقد يعفى عنه ، وهذا هو الصحيح من أقوال أهل العلم ، وهو الذي تدل عليه الأدلة ، وهو الذي يجمع بين الأدلة ، فإن الأدلة دلت على أن الذنوب التي دون الشرك قد يعفى عنها ، وقد يعذب عليها ، وهذا ه

.

: (( )) :

(( )) :

(( )) :

(( )) :

.

: (( ))

.

: (( ))

.

: (( ))

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الفائدة الثالثة : أن في التوحيد تكفير الذنوب ومحو السيئات ، لما في الصحيحين عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((**من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه ، والجنة حق والنار حق ، أدخله الله الجنة على ما كان من العمل**)) ، وفي رواية لهما : ((**من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن عيسى عبد الله ورسوله وابن أمته ، وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه ، وأن الجنة حق والنار حق ، أدخله الله من أي أبواب الجنة الثمانية شاء**)) .

الفائدة الرابعة : أن من حقق التوحيد ولازمه في جميع أحواله ، فإنه يحصل له الأمن التام والاهتداء ، لما في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : ((**لما نزلت هذه الآية : الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ...**)) شق ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقالوا : أينا لم يظلم نفسه ؟ فقال : ((**ليس هو كما تظنون ، إنما هو كما قال لقمان لابنه : يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم**)) .

وفي الصحيحين عن علقمة قال لما نزلت هذه الآية شق ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقالوا : أينا لا يظلم نفسه ؟ فأنزل الله تعالى : ليس كما تظنون ، إنما هو الشرك .

الفائدة الخامسة : أن من حقق التوحيد ولازمه في جميع أحواله ، فإنه يحصل له الأمن التام والاهتداء ، لما في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : لما نزلت هذه الآية : ((**الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم**)) . شق ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقالوا : أينا لا يظلم نفسه ؟ فقال : ليس كما تظنون ، إنما هو كما قال لقمان لابنه : يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

.

: - - -

[illegible]

[illegible]

[illegible]

.

: .

.

: .

( ) .

.

: .

[illegible] .

[illegible] : [illegible] .

[illegible] : [illegible] .

[illegible] : [illegible] .

[illegible] : [illegible] .

(15) فـــائـــــدة

أقول : هذه الأصول والقواعد التي سأذكرها لـك هـي مـن مهمات القواعد عند أهل السنة والجماعة فـي **بـاب الأسـماء والصفات** ولا تتم المعرفة بمنهج أهل السنة في هذا البـاب إلا بمعرفتها وفهمها وإجادة التفريع عليها ، وقد شرحتها في كتـابي القواعد المذاعة في مذهب أهل السنة والجماعة ، وأنا أسردها لك الآن سردًا ؛ لأننـي رأيـت عائـدتها الطيبـة علـي فـأحببت أن أنقلها إليك لأني أحب لك ما أحـب لنفسـي ، فعسـى أن يجعلنـا الله وإياك ممن تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ، فأقول وبالله التوفيق :

منها قـولهم : الأصـل فـي بـاب الغيـب التوقيـف علـى الدليل ، وبناءً عليه فالأصل في الأسماء والصفات أنهـا توقيفيـة على الدليل الصحيح الصريح .

ومنهـا قــولهم : أهــل الســنة والجماعــة لا يأخــذون معتقدهم إلا من الكتاب والسنة على فهم سـلف الأمـة والعقـل وسيلة لفهم النقل .

ومنها : أهـل السـنة والجماعـة وسـط بيـن فـرق الأمـة وسطية الأمة بين الأمم ، فهم وسط في باب الأسماء والصفات بين الممثلة والمعطلة ، ووسـط فـي بـاب القـدر بيـن الجبريـة والقدريـة ، ووسـط فـي بـاب مرتكـب الكـبيرة بيـن الوعيديـة والمرجئة ، ووسط في باب الصحابة بين الخوارج والروافض .

ومنها قولهم : الأصـل هـو إثبـات مـا أثبتـه لنفسـه مـن الأسماء والصفات أو أثبته له رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل .

[illegible] : لا يجوز نفي ما نفاه الله عن نفسه ولا نفي ما نفاه عنه رسوله ﷺ من غير إثبات ما يضاد المنفي .

[illegible] : [illegible] .

[illegible] : [illegible] .

[illegible] : [illegible] .

[illegible] : [illegible] .

[illegible] [illegible] : [illegible] .

[illegible] [illegible] : [illegible] .

[illegible] [illegible] : [illegible] .

[illegible] [illegible] : [illegible] .

[illegible] [illegible] : [illegible] .

[illegible] [illegible] : [illegible] .

[illegible] : [illegible] .

[illegible] : [illegible] .

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] .

[illegible] : [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

(16) فـــائـــــدة

في الفرق بين قولنا : **(لا نكفر أحدًا بذنب)** وقولنـا : **(لا نكفر بكل ذنب)** .

والـذي دعـاني لتسـطيرها تشـابه اللفظـتين وتقاربهمـا واختلاط الأمر على بعض الطلبة وكثرة السؤال عنها .

فـأقول : اعلـم - رحمـك اللـه تعـالى - أن أهـل السـنة والجماعة لا يكفرون بكل ذنب إلا بدليل ، أي أننـا لا نحكـم علـى كل أحدٍ وقع في ذنب أنه كافر إلا إذا دل الدليل على تكفيره بـه .

وبالتفصيل نقول : إن الذنوب عندنا قسـمان : صـغائر وكبائر ، كما دلت على ذلك الأدلة المعروفة كقوله تعالى : [illegible]

[illegible] .

(17) فـــائـــــدة

إن قيل : كيف يكون عيسى - عليه السـلام - فـي السـماء الثانية وإدريس في الرابعة وهارون في الخامسة ويوسـف فـي الثالثة مع أن عيسى - عليه الصلاة والسلام - أفضل من هؤلاء - صلوات الله وسلامه عليهم - ؟

فيقال : إننا لا نشك طرفة عين أن عيسـى - عليـه الصـلاة والسلام - أفضل من هارون وإدريس ويوسف - عليهـم الصـلاة والسلام - إلا أن التفضيل في المراتب إنمـا يكـون بعـد المـوت وعيسى لم يمت الميتة التي كتب الله عليه ، بل رفعه اللـه حيًـا فهو في السـماء الثانيـة ، ولأنـه سـينزل فـي آخـر الزمـان كمـا صحت بذلك الأدلة ، فكان في الثانية ليكون أسمح لنزوله ، كمـا أن آدم - عليه الصلاة والسلام - في السماء الأولى مـع أنـه أبـو الأنبياء وذلك ليكون شاهدًا على أعمال بنيه ، مع أننا نجزم جزمًا أنه إذا مات عيسى - عليه الصلاة والسلام - فإن درجته ستكون أرفع ومرتبته أعلى ؛ لأنه من أولي العزم ، فهذا إيراد غير وارد ، والله تعالى أعلم .

(18) فـــائـــدة

أقول : اعلم - رحمك الله تعالى - **أن العبادات كلها ترجع إلى عبادة واحدة وهي الدعاء**، ولذلك قال ﷺ : (([illegible])) [illegible] : (([illegible])).

[illegible] : [illegible] : [illegible] .

[illegible] : [illegible] .

[illegible] : [illegible] (([illegible])) [illegible] :

[illegible] : [illegible] : [illegible] . [illegible] : [illegible] : [illegible].

.

.

.

.

.

[illegible] : [illegible] [illegible] [illegible]

(19) فـــائـــــدة

اعلم - أرشـدك اللـه لطـاعته - أن مـن المهمـات لطـالب العلم **التفريق بين شـرعية الأصـل وشـرعية الوصـف** ، فإن الخلط بينهمـا يـوجب للطـالب شـيئًا مـن الاضـطراب فـي الجواب عما يورده المبتدعة من الأدلة التي يستدلون بهـا علـى إثبات بدعهم ، فالمبتدعة كلهم إنما يستدلون على إثبات بدعهم في غالب أحيانهم بالأدلة الـتي تثبـت أصـل العبـادة فقـط وهـو يربط هذه العبادة بصفةٍ معينة أو مكانٍ أو زمانٍ معين، فيستدل على بدعته بدليل الأصل ، وإذا سبرت أحوال المبتدعـة وجـدتها كذلك فقل لهـم : **إن شرعية الأصـل لا تسـتلزم شـرعية الوصف** ؛ وذلك لأن الوصف شـيء زائـد علـى الأصـل يتطلـب دليلاً آخر غيـر الـدليل المثبـت للأصـل ، فـدليل الأصـل للأصـل ويبقـى هـذا التقييـد بـه وصـف معيـن أو زمـانٍ أو مكـانٍ معيـن مفتقرًا إلى دليل آخر ؛ وذلك لأن الأصـل فـي العبـادات الإطلاق حـتى يـرد المقيـد ، فإنـك إذا راعيـت ذلـك سـهل عليـك الأمـر وعرفت كيف ترد البدعة ، ومن باب التوضيح أضرب لـك بعـض الأمثلة فأقول :

إن الذين يحتفلون بمولد النبي [illegible] .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] .

[illegible] .

(20) فـــائـــــدة

اعلـم - رحمـك اللـه تعـالى - أن **الصـفات مـن حيـث إثباتها لله تعالى ونفيها عنه لا تخلو من ثلاثة أقسام :** صفات هي كمال بكل اعتبار كـالعلم والحيـاة والسـمع والبصـر والقدرة والقوة والهيمنة والعلو ونحوها ، فهذه تثبت لله مطلقًـا . وصـفات هـي نقـص بكـل اعتبـار كالخيانـة والضـعف والعجـز والإعياء والبخل والغش والظلم ونحوها ، فهذه تنفـي عـن اللـه مطلقًا . وصفات هي كمال من وجه ونقص من وجه أي ليسـت كمـالاً مطلقًـا فتلحـق بالقسـم الأول ولا نقصًـا مطلقًـا فتلحـق بالقسم الثاني ، بل فيها كمال ونقص ، وحكـم أهـل السـنة فـي هذا القسم أنها تلحق بالقسم الأول حال كونها كمـالاً وبالقسـم الثاني حال كونها نقصًا ، وذلك كالمكر فـإنه ابتـداءً نقـص ؛ لأنـه ظلم وأما من باب الجزاء والمقابلة فإنه كمـال ، فـالمكر الـذي يوصف الله تعالى به هو ما كان من قبيل الجزاء والمقابلة، قال تعالى: [illegible] .

[illegible] .

[illegible] .

[illegible] :

[illegible] :

[illegible] .

[illegible]

(21) فـــائـــدة

اعلم أن لفظ **(التأويل)** له عندنا ثلاث معانٍ :

الأول : حقيقة الشـيء الـتي هـو عليهـا ، وهـذا اسـتخدام القرآن في غالب استعمالاته لهذا اللفظ إن لم يكـن فـي كلهـا ، وهو الموافق لمدلوله اللغوي فإنه تفعيل من آل يؤول إذا رجع ، أي رجع الشيء إلى حقيقته التي هو عليها ، فتأويل الشـيء هـو وقوع حقيقته ، وبناءً عليه فتأويل الرؤيـا وقوعهـا فـي الشـاهد ، فإذا وقعت الرؤيا في عالم الشـهادة فوقوعهـا هـو تأويلهـا كمـا قال تعالى عن يوسف : [illegible]

[illegible]

.

:

:

:

[illegible]

[illegible]

[illegible]

(22) فـــائـــــدة

ما حكم الاحتجاج بالقدر وكيف الجواب عمن يحتج به ؟

أقول : إن هذا السؤال سؤال عظيم جدًا وجوابه من أنفع ما تعرفه النفوس وذلك لتعلقه بالعمل ، وبيان ذلك أن يقال : إن الاحتجاج بالقدر يجوز في حالات ويمنع في حالات .

فأما حالات جوازه فهي أن يحتج بالقدر عند حلول المصائب وحصول ما يخالف شهوة النفس وما تريده ، كالموت والأمراض وسائر البلايا ، فيجوز للإنسان أن يقول : الله قدرها علي وذلك لحديث : « **فإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا لكان كذا وكذا ولكن قل : قدر الله وما شاء فعل** » ، وقال تعالى : [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] :

(23) فـــائـــــدة

أقول : اعلم - رحمك الله تعـالى - أن **الناس انقسـموا في تعليق الكلام بالمشيئة إلى ثلاث فرق : طرفيــن ، ووسط .**

فقسم يعلقون كلامهم كله بالمشيئة مطلقًا من غيـر فـرق بين كلام وكلام ، وقسم لا تكاد تسمع منه هذه الكلمة أبدًا ، وكلا الفريقين مقصـر ، وخيـر الأمـور الوسـط وهـو أن الكلام يعلـق بالمشـيئة فـي أحـوال ولا يعلـق بالمشـيئة فـي أحـوال أخـرى ، وعلى هذا قد دلت الأدلة من الكتاب والسنة والمعقول الصحيح . **فأما الحالات التي يعلق فيهـا الكلام بالمشـيئة فهـو فيما إذا كان الكلام على أمر مسـتقبلي غيـر متحقـق الوقوع** ، فهنا يجب تعليق الكلام بالمشيئة كما قـال تعـالى : [illegible]

- [illegible] - [illegible] [illegible]
[illegible] .

[illegible] [illegible] [illegible] [

.

.

:

: (( ))

.

:

.

:

.

[illegible]

(24) فـــائـــــدة

إن قلـت : **هـل يصـح إطلاق القـول بـأن ألفاظنـا بـالقرآن مخلوقـة أو القـول بـأن ألفاظنـا بـالقرآن ليست بمخلوقة ؟**

فأقول : لا يصح إطلاق القول لا بهذا ولا بهـذا ، ولا التحـدث به أصلاً ، بل الواجب هـو السـكوت عنـه وعـدم الخـوض فيـه ، وهذا هو الأسلم للمرء في دينه ، لكن إذا ابتليت بمن يسأل عـن ذلك أو ثارت فتنـة فـي زمنـك قيـل فيهـا أحـد هـذين القـولين ، فـأجب بمـا يلـي : إن المتقـرر عنـد أهـل السـنة والجماعـة أن الألفـاظ المجملـة لا تقبـل مطلقًـا ولا تـرد مطلقًـا ، وإنمـا هـي موقوفة على الاستفصال ليتميز حقها من باطلهـا فيقبـل الحـق ويـرد الباطـل ، وهاتـان الكلمتـان الواردتـان همـا مـن الألفـاظ المجملة ، فمن أطلق القول بأن ألفاظنا بالقرآن مخلوقـة فهـو جهمي ، ومن أطلق القول بأن ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة فهو مبتدع ، هكذا ورد عن إمام أهل السنة أحمد بـن حنبـل - رحمـة الله عليه وعلى سائر علماء أهل السنة - .

فـالأمر فيـه تفصـيل ، إذ أنـه لابـد أن يفـرق بيـن اللفـظ والملفوظ به ، فمن قال لفظي بالقرآن مخلوق ، إن كان يقصد لفظه هـو مـن نـبرات صـوته وحركـة لسـانه فهـذه لاشـك أنهـا مخلوقة ، وإن كـان يقصـد الملفـوظ بـه فهـو قـول باطـل ؛ لأن الملفوظ به هو القرآن والقرآن كلام اللـه منـزل غيـر مخلـوق ، فالصوت والألحان صوت القارئ ، لكنمـا المتلـو والمقـروء كلام الله تعالى .

وأصل هذه الكلمـة إنمـا قالهـا المعتزلـة لمـا خبـت نـارهم وانكسـرت شـوكتهم فـي عهـد المتوكـل ولـم يسـتطيعوا أن يصرحوا بمذهبهم الباطل في القرآن فبحثوا عـن كلمـة مجملـة يستطيعون بها نفث سمومهم بين أهل السنة من حيث لا يشعر بهم أحد ، فبدل أن يقولـوا : القـرآن مخلـوق ، قـالوا : ألفاظنـا

بالقرآن مخلوقة ، واستعجل بعض الغيورين من أهل السنة عفا الله عنه وأراد أن يرد كلمتهم هذه بما يناقضها فقال : (ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة) وكلا الإطلاقين مجمل كما تقدم ، وقد تبين لنا أن من قال لفظي بالقرآن مخلوق إن كان يقصد به نبرات صوته وحركات لسانه ولهاته وشفتيه فهذا صحيح ، وإن كان يقصد ما تلفظ به ، فهذا باطل ؛ لأن الذي تلفظ به هو القرآن وهو كلام الله غير مخلوق ، ولذلك قال أهل السنة : إن القرآن وإن كتب في المصاحف أو حفظ في الصدور أو نطقت به الألسنة لم يخرج بذلك عن كونه كلام الله ، فهذا بالنسبة للفظة الأولى .

وأما من قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فلا يخلوا من حالتين :

1- إن كان يقصد ما تلفظ به وهو القرآن فهو صحيح لا غبار عليه .
2- وإن كان يقصد صوته وحركات لسانه وشفتيه فقد أخطأ؛ لأن هذه الأشياء مخلوقة.

وبهذا التفصيل يزول الإشكال - إن شاء الله - .

فإن قلت : لماذا قال الإمام أحمد - رحمه الله - : (من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ومن قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع) ؟

فأقول : إنما قال كلمته الأولى لأن أصل هذه اللفظة صادرة من المعتزلة ويقصدون بها معناها الباطل وهم من الجهمية ؛ لأنهم ينكرون الصفات ومن أنكر الصفات فهو جهمي وخصوصًا كلام الله تعالى ، وأما قوله : من قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع فبيان ذلك أنه قد رد البدعة ببدعة وتكلم بشيء مجمل يحتمل الحق والباطل وجاء بشيء لم يرد عن سلف هذه الأمة ، والمقصود بيان حقيقة هاتين اللفظتين وتوضيح ما فيهما من الحق والباطل ، والله أعلم .

(25) فـــائـــــدة

أقـول : **إنـك تجـد بعـض المصـنفين فـي العقيـدة والأصول يقولون : وهذا من أصـول الـدين وهـذا مـن فروع الدين ، فهل هذا التقسيم صحيح أو غير صــحيح ؟**

فأقول : إن هذا اللفظ بحسب الاستعمال صار من الألفاظ المجملة التي تحتمل الحق والباطل وقد تقـدم أن قاعـدة أهـل السـنة والجماعـة فـي المجملات أنهـا موقوفـة علـى التفصـيل ليتميز حقها من باطلها فيقبل الحق ويرد الباطل .

فنقول : إن كان قائل ذلك يقصـد بالأصـول أمـور الاعتقـاد فقط ، وبالفروع أمور الفقه فقط ، فـإن هـذا التقسـيم محـدث وباطل ولا يعرف عن السلف ، بل أول مـن تكلـم بـه أهـل كلام اليونان البغيض من المعتزلة والأشـاعرة ، ويقصـدون بـذلك أن الأصول لا يقبل فيها إلا المتواترات وأما الآحـاد فلا يقبـل ، وهـذا فيه نسـف لكـثير مـن الشـريعة ، وهـو مخـالف للمعـروف عـن السلف ، فإن السلف - رحمهم الله تعالى - يقبلـون مـا صـحت به الأخبار من غير نظـرٍ إلـى كـونه آحـادًا أو متـواترًا ، فالعمـدة عندهم إنما هو صحة النَّص إلى المعصوم ، [illegible] .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

(26) فـــائـــــدة

اتفق أهل السنة **على أن للـه يـدين اثنـتين لائقـتين بجلال الله وعظمته** ، واتفقـوا علـى أن إحـداهما يميـن فـي الاسم وفي الخير والعطاء والإنفاق ، واتفقـوا علـى أن الأخـرى يمين في البذل والعطاء ، ولكن هل تسـمى شـمالاً ؟ هـذا ممـا اختلفوا فيه على قولين : فمنهم مـن منـع تسـميتها بالشـمال ، ومنهم من أجاز ذلك ، ولكل أدلته .

واسـتدل المـانعون بالأحـاديث الـتي فيهـا قـوله : (([illegible])) [illegible] .

[illegible] : [illegible] (([illegible] : [illegible] ...)) [illegible] .

[illegible] : [illegible] .

[illegible] : [illegible] : (([illegible])) [illegible] .

[illegible] ([illegible]) [illegible] .

(27) فـــائـــــدة

اعلـم أرشـدك اللـه لطـاعته وجنبنـا وإيـاك أسـباب الزيـغ والهلاك **أن القدرية والجبرية ضلوا في باب القدر** .

وسبب ضلالهم هو أنهم لم يفرقوا بين المشـيئة والمحبـة ، بل جعلوها شيئًا واحدًا وقالوا : كل شيء يشاؤه الله فهـو يحبـه ويرضــاه ، فــالإرادة عنــدهم شــيء واحــد فقــط وهــو الإرادة الشرعية التي معناها المحبة ، فلما نظروا في الأشـياء الواقعـة وجدوا أن فيها كفرًا وزنًا ولواطًا وشـربًا للخمـر وبدعـة وشـركًا وقتلاً للنفس بغير حق وسرقة وقذفًا ، ونحو ذلـك ، والمـرادات عندهم محبوبة ، فخاف القدرية من أن ينسبوا هذه الأشياء إلـى مشيئة الله فقالوا إن العبد هو الذي يخلق فعله ، ولا علاقة بيـن مشيئة العبد ومشـيئة اللـه تعـالى ، وذلـك فـرارًا منهـم مـن أن يقولوا : شاء الله من العبد هذه الأشياء ثم عاقبه عليه ، ولكنهم فروا من شيء ووقعوا في شيء شر منه وهو أنـه يلـزم عليهـم أن مشـيئة الكـافر غلبـت مشـيئة اللَّـه ، فهـم كالمسـتجير مـن الرمضاء بالنـار ، ويلـزم عليهـم أيضًـا إثبـات خـالق بشـيء مـن المحدثات مع الله تعالى فهم يصدق عليهـم أنهـم مجـوس هـذه الأمة .

وأما الجبرية فقالوا بمـا أنهـا وقعـت فـإنه لا يقـع شـيء إلا والله يشاؤه والمشيئة عندهم المحبة فلزم من قـولهم أن اللــه يحب هذه الأشياء وأن العبد مجبور على مواقعتها ، فتجد الواحد منهم لا يبالي بما وقع فيه مـن الـذنب والمعصـية ؛ لأنهـا واقعـة بمحبة الله .

ومبدأ ضلال الفريقين أنهم لم يفرقوا بين الإرادتين .

وأما أهل السنة فإن الله هداهم إلى الفرق بين الإرادتيـن ، إرادة كونية ، وإرادة شرعية ، وفرقوا بينهما بأن الإرادة الكونيـة لازمة الوقوع ولا تستلزم المحبة ومرادة لغيرها ، وأما الشرعية فليســت بلازمــة الوقــوع وتســتلزم المحبــة ومــرادة لــذاتها ،

فالأشياء التي تقع في الكون مما لا يحبه الله ولا يرضاه هي من قبيل الإرادة الكونيـة ، وبهـذا التفريـق تتفـق الأدلـة وتتـآلف ولا يبقى في شيء منها أي إشكال كعادتها ، جعلنا اللـه وإيـاك مـن أتباعها ، والمقصود هو أن تعرف سـبب ضـلال هـؤلاء فـي بـاب القدر ، والله أعلم .

(28) فـــائـــــدة

هنا سؤال مشهور وهو قـولهم : **كيف يريـد اللـه شـيئًا وهو لا يحبه ولا يرضاه ؟**

فأقول في جوابه : إن هذا من إقحام النفس فيما لا مدخل لها فيه ، ودس للأنف في شيء لا شأن لنـا بـه ، فـإنه سـبحانه : **(لا يسأل عن ما يفعل وهم يسألون)** وهـو مـن التعـدي المحرم ، فحق السائل أن يزجر ويعنف عليـه ، لكـن ومـع ذلـك فإن العلماء - رحمهم الله تعالى - قد أجابوا عنه فشـفوا وكفـوا فقالوا : إن المراد نوعان : **مراد لنفسه ، ومراد لغيره .**

فالمراد لنفسه مطلوب محبوب لذاته لما فيه من الخير فهو مراد إرادة الغايات والمقاصد .

وأما المراد لغيره فإنه قد لا يكـون مقصـودًا للمـراد ولا فيه مصلحة بـالنظر إلـى ذاتـه وإن كـان وسـيلة إلـى مقصـوده ومراده ، فهو مكروه له من حيـث نفسـه وذاتـه ، مـراد لـه مـن حيث إفضاؤه وإيصاله إلى مراده فيجتمع فيـه الأمـران : بغضـه وإرادته ، ولا يتنافيان ، وذلك لاختلاف متعلقهما ، أي أنه مكــروه باعتبار ذاته محبوب باعتبار ما يترتب عليه من المصـالح ، وهـذا كالدواء الكريه إذا علم المتناول له أن فيه شفاءً ، فإنه يتجرعــه تجرعًـا لا يكـاد يسـيغه ولكنـه يُكـره نفسـه علـى ذلـك لعلمـه بالمصلحة المترتبة على ذلك ، وكقطع العضو المتآكـل إذا علـم أن في قطعه بقاء جسده ، وكقطـع المسـافة الشـاقة إذا علـم أنها توصل إلى مراده ومحبوبه ، فالشيء قد يكون محبوبًـا مـن وجه مكروهًا من وجه فلا يكون هذا مـن التعـارض فـي شـيء ، وأضرب لك مثالاً واحدً على ذلـك وهـو خلـق إبليـس الـذي هـو مادة فساد الأديـان والأعمـال والاعتقـادات والإرادات ، وسـبب لشقاوة كثير من العباد وعملهم بما يغضب الرب تبارك وتعـالى ، ومع ذلك فهو وسيلة إلـى محـاب كـثيرة للـرب تعـالى ترتبـت على خلقه ، ووجودها أحب إليه من عدمها وإليك بيانها :

فمن ذلك : أنه تظهر للعباد قدرة الرب على خلق المتضادات المتقابلات ، فخلق هذه الذوات التي هي أخبث الذوات وشرها ، وهي سبب كل شر في مقابلة ذات جبريل التي هي من أشرف الذوات وأطهرها وأزكاها ، وهي مادة كل خير ، فتبارك خالق هذا وهذا ، كما ظهرت قدرته في خلق الليل والنهار ، والكفر والإيمان ، والداء والدواء ، والحياة والموت ، والحسن والقبيح ، والخير والشر ، وذلك من أدل دليل على كمال قدرته وعزته وملكه وسلطانه فهو المستحق أن يُعبد لا إله غيره ولا رب سواه .

ومن ذلك : ظهور آثار أسمائه وصفاته القهرية مثل القهار والمنتقم والعدل والضار والشديد العقاب والسريع الحساب وذي البطش الشديد والخافض والمذل ، فإن هذه الأسماء والأفعال كمال ولابد من وجود متعلقها ولو كان الجن والإنس على طبيعة الملائكة لم تظهر آثار هذه الأسماء .

ومن ذلك : ظهور آثار أسمائه وصفاته المتضمنة لعلمه وعفوه ومغفرته وستره وتجاوزه عن حقه وأنه الرؤوف الكريم البر الرحيم الودود اللطيف ، فلو لا خلق ما يكرهه من الأسباب المفضية إلى ظهور هذه الأسماء لتعطلت هذه الحكم والفوائد وقد قال - عليه الصلاة والسلام - : « **لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولأتى بقومٍ يذنبون فيستغفرون فيغفر لهم** » رواه مسلم .

ومن ذلك : ظهور آثار أسماء الحكمة والخبرة فإنه الحكيم الخبير الذي يضع الأشياء مواضعها وينزلها منازلها اللائقة بها فهو أعلم حيث يجعل رسالته ، وأعلم بأهل الجنة من أهل النار ، وأهل الإيمان من أهل الكفر والعصيان كل ذلك على ما تقتضيه حكمته وعلمه وخبرته .

ومن ذلك : حصول العبودية المتنوعة التي لو لم يخلق إبليس لما حصلت ، فإن عبودية الجهاد من أحب أنواع العبودية إليه سبحانه ، ولو كان الناس كلهم مؤمنين لتعطلت هذه

العبودية وتوابعها من الموالاة لله سبحانه وتعالى والمعاداة فيه ، ومن ذلك عبودية التوبة والرجوع إلى الله تعالى فإنها لم تكن لتحصل لو لم يخلق إبليس الداعي إلى المعصية فيتوب العبد منها فتحصل منه هذه العبودية التي يفرح الله لها فرحًا عظيمًا لائقًا بجلاله وعظمته وغير ذلك .

ومن ذلك : أنه خلقه ابتلاءً لعباده ليميز الخبيث من الطيب وأمرهم بالصبر عن مقارفة الشهوات ووعدهم على ذلك الأجر الذي لا حد له ، ولا يتأتى ذلك لو لم يخلق إبليس ويسلطه عليهم فيدعوهم إلى الشهوات فيتحقق منهم الصبر عن ذلك فيعطيهم الثواب الجزيل والأجر العظيم الذي لا حد له ولا غاية [illegible]

[illegible]

(29) فـــائـــــدة

أقول : **إن من الصفات التي تنوعت الأدلة واتفقت على إثباتها صفة العلو** ، فالله لـه العلـو المطلـق علـى مـا يليق بجلالـه وعظمتـه ، وقـد دل علـى علـوه النقـل ، والعقـل ، والفطرة ، والحس ، والمراد هنا بيان أوجه دلالة النصوص علـى إثبات هذه الصفة العظيمة وهي كما يلي :

منها : التصريح بها كقوله تعالى : [illegible]
[illegible] .

[illegible] .

[illegible] .

[illegible] .

[illegible] .

[illegible] .

الفائدة : الاستدلال بهذه الآية على أن الخوف من غير الله لا يكون إلا لضعف التوحيد أو لعدمه ، وهذا أمر واضح ، فإن الخوف من غير الله لا يكون إلا لضعف التوحيد أو لعدمه .

الفائدة : الاستدلال بهذه الآية على أن الخوف من غير الله لا يكون إلا لضعف التوحيد أو لعدمه ، وهذا أمر واضح ، فإن الخوف من غير الله لا يكون إلا لضعف التوحيد أو لعدمه . قال ابن القيم : ((**الخوف من غير الله**)) ، وقال : ((**الخوف من المخلوق**)) . وقال : ((**الخوف من غير الله**)) .

قال ابن القيم : ((**الخوف من غير الله لا يكون إلا لضعف التوحيد أو لعدمه**)) ، وقال : ((**الخوف من غير الله**)) .

الفائدة الثانية : قال ابن القيم : ((**الخوف من غير الله**)) ، وقال : ((**الخوف من غير الله**)) .

(30) فـــائـــــدة

إن قيل : **كيف نجمع بين علوه وقربه ؟ وبين علـوه وأنـه قبـل وجـه المصـلي ؟ وبيـن علـوه وأنـه معنـا ؟** فالجواب مجمل ومفصل .

فأما المجمل : فإن مثل هذه الأسـئلة والـواردات لا تـرد إلا على من لم يقدر الله حق قدره وعلى من اعتقـد أن صـفاته كصفات خلقه ولم يعظم ربه - جـل وعلا - حـق تعظيمـه ، فـإنه من علم أنه ليـس كمثلـه شـيء ولا يعجـزه شـيء وأنـه أعظـم وأجل وأكبر من كـل شـيء فلا يتعـاظمه شـيء ، لـم تجـد هـذه الشبه على قلبه وعقله سبيلاً ، فضلاً عـن كونهـا أسـئلة تفتقـر إلى جواب عنده ، ولذلك فإنه لا يعرف عـن الصـحابة والسـلف مثل هذه الأسئلة ، مع أن هذه الآيات والأحـاديث يسـمعونها ليلاً ونهارًا ، لكن القوم يعلمون العلم اليقيني بالفـارق بيـن الخـالق والمخلوق فلا يتطرق إلى أذهانهم شيء من ذلـك ، وإنمـا يـأتي بمثل هذه الإشكالات أهل البدع والشك والاضطراب من الـذين تربوا على زبالات أذهان الفلاسفة وتشربوا قواعد أهل اليونـان المناقضـة للمعقـول والمخالفـة للمنقـول ، وإلا فمـا لنـا ولهـا ، فنحن في سلامة وعافية ما لم ندخل في مثـل هـذه الإشـكالات الشيطانية والشـبهات الإبليسـية الـتي يقصـد بهـا تكـدير صـفاء المعتقد وتلويث منبعه ، والله المستعان .

وأما الجواب المفصل : فهو كما يلي :

الأول : أن الأدلـة جـاءت بهـذا وبهـذا فجمعـت بينهمـا ، والأدلة لا يمكن أن تأتي بمحال أبدًا ، وكما ذكرنا سابقًا أن الأدلة لا تأتي بما يتعارض مع العقل ، ولكن أحيانًا تـأتي بمـا يحـار فيـه العقل ، فالعقل لضعف إدراكه ومحدودية طاقته يحار في إدراك بعض الأدلة الإدراك الكامل وإن كان يعلم بها من حيث الإجمـال .

الثـاني : أن هـذه الأشـياء يمكـن اجتماعهـا فـي حـق

المخلوق الضعيف العاجز الناقص ، فالقمر في السماء ، ويقول المسافرون : ما زلنا نسير والقمر معنا ، فاجتمع في حقه العلو والمعية ، ولله المثل الأعلى . ويقولون : لا زلنا نسير والشمس قبل وجوهنا ، وهي في العلو فاجتمع في حقها المقابلة والعلـو ، فإذا كان ذلـك متصـورًا اجتمـاعه فـي حـق المخلـوق الضـعيف النـاقص العـاجز فلأن يكـون متصـورًا فـي حـق الخـالق القـوي الكامل القادر من باب أولى .

الثالث : سلمنا جدلاً أنه غير متصـور فـي حـق المخلـوق فإنه ليس كل شيء ممتنعًا في حق المخلوق يكون ممتنعًا على الخالق ؛ لأنه سبحانه ليس كمثله شـيء فـي جميـع نعـوته وهـو سبحانه العلي في دنوه ، والقريب في علوه ، والله تعالى أعلـم وأعلم .

فــائـــدة (31)

أقول : من الأشياء المهمة لفهم العقيدة وسلامة التصور هو أن تعرف الفروق والتقاسيم التي يكون بمعرفتها مجانبة سبيل الضالين ، ومن هذه الفروق والتقاسيم أن تعلم **أن الإرادة قسمان :** كونية وشرعية . **وأن القضاء نوعان :** كوني وشرعي ، **ومثله القدر** . **وأن الأمر نوعان :** كوني وشرعي . **وأن الإذن نوعان :** كوني وشرعي . **وأن الحكم نوعان :** كوني وشرعي . **وأن الكتاب نوعان :** كوني وشرعي . **وأن التحريم قسمان :** كوني وشرعي . **وأن الكلمات نوعان :** كونية وشرعية .

فالإرادة والقضاء والقدر والإذن والحكم والكتاب والأمر والتحريم والكلمات كل منها ينقسم إلى كوني وشرعي .

فالإرادة الكونية : كقوله تعالى : [illegible]

[illegible] .

[illegible]

[illegible] .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

(32) فـــائـــــدة

من المتقرر عند كثير من أهل العلم **أن هناك فرقًا بيـن النبي والرسول .**

والفرق المشهور : هو أن الرسول من أوحـي إليـه بشـرع وأمر بتبليغه ، والنبي من أوحي إليه بشـرع ولـم يـؤمر بتبليغـه ، ولكن هذا الفرق فيه نظر من أوجه :

الأول : أن الدليل أثبت أن النبي من جملة مـن أرسـلوا ، كما قال تعالى : [illegible] .

[illegible] : [illegible] .

[illegible] : [illegible] (([illegible])) [illegible] .

[illegible] : [illegible] .

[illegible] .

[illegible] : [illegible] : [illegible] .

[illegible] - [illegible] - [illegible] .

[illegible] .

(33) فـــائـــــدة

إذا قيل : **هل صفات الله هي الله أم غيره ؟**

فقـل : لا يجـوز هـذا السـؤال ؛ لأنـه سـؤال مبتـدع مجمـل موهم وهو في حد ذاته شبهة يجب الحذر والتحذير منه فإن من كان أحرص منا على العلم والهدى لم يوردوه ولم يتفوهـوا بـه ، فلو كان جـواب هـذا السـؤال مـن العلـم النـافع لكـان السـلف أحرص منا على طرحه ، لكن أهل السنة - رحمهم الله تعـالى - أجابوا عن هـذا السـؤال ؛ لأنهـم ابتلـوا بمـن يـثيره بيـن العـوام وحصل به نوع فتنة .

فقـالوا : إن هـذا السـؤال سـؤال مجمـل يحتمـل الحـق والباطـل ، وقـد تقـدم مـرارًا أن القاعـدة فـي المجملات أنهـا موقوفة على الاستفصال حتى يتميـز حقهـا فيقبـل مـن باطلهـا فيرد .

وهذا الإجمال في لفظ **(غير)** فإن أريد به أن هنـاك ذاتًـا مجردة قائمة بنفسها منفصلة عن الصفات الزائدة عليها ، فهـذا غير صحيح ؛ لأنه مفضٍ إلى تعطيل الله عن صفاته ، بل يتضـمن نفي وجود اللـه تعـالى ؛ لأنـه مـا مـن ذاتٍ فـي الخـارج إلا ولهـا صـفات ، فـإذا نفـوا الصـفات أو قـالوا إن صـفات اللـه تعـالى منفصلة عن ذاته فهم بـذلك ينفـون وجـود الـذات ، وهـذا ليـس قولهم صراحة وإنما هو من لوازم قولهم .

وإن أريـد بـه أن الصـفات زائـدة علـى الـذات فيفهـم مـن معناها شيئًا غير ما يفهـم مـن معنـى الـذات فهـذا حـق ، أي أن الصفات أضافت إلـى الـذات معنـى زائـدًا علـى معناهـا ، فهـذا لاشك في صحته ، وأن منها مـا هـو ملازم للـذات لا ينفـك عنهـا ومنها المتعلق بالمشيئة ، وهذا هو قول أهل السنة .

إذًا لا يصح إطلاق القـول بـأن صـفات اللـه هـي اللـه أو أن صفات الله غير الله ، بل الصواب هـو التفصـيل فـي ذلـك وهـو

الذي نريد إثباته في هذه الفائدة ، والله أعلم .

فـــائـــــدة (34)

من المعلوم أن المعتزلـة ينفـون الرؤيـة - أعنـي رؤية الله في الآخرة - ويحرفونها إلى رؤيــة الثـواب ، واستدلوا على ذلك بأدلة :

منها : قوله تعالى : [illegible]

[illegible]:

[illegible]

[illegible]: [illegible] [illegible] [illegible]

(35) فـــائـــــدة

أقول : **لقد جرت عـادة العلمـاء أن يضـبطوا بعـض مسائل العلم ببعض الأحرف ويجمعونها لتكون كلمة ، وكل حرف منها يعبر عن مسألة من المسائل .**

ومن ذلك أنهم اختلفـوا فـي الحـوض والميـزان والصـراط أيهمـا الأول ؟ أي اختلفـوا فـي ترتيبهـا ، والحـق فـي ذلـك أن الحوض أولاً ، ثم الميزان ، ثم الصراط ، هكذا جاءت الأدلة .

فنأخذ من الحوض حرف **(الحاء)** ، ونأخـذ مـن الميـزان حرف **(الميم)** ، ونأخذ من الصراط حرف (الصاد) ، فتكون **(حمص)** .

فحفظ هذه الكلمة ييسـر عليـك معرفـة السـابق واللاحـق في هـذه العرصـات ، وأقـد أفادنـا هـذه الفائـدة فضـيلة شـيخنا عبدالعزيز السدحان في شرحه للامية شيخ الإسلام ابن تيميـة - رحمه الله تعالى - ، والله أعلم .

(36) فـــائـــــدة

أقول : بحث ابـن القيـم - رحمـه اللـه تعـالى - فـي كتـابه المفيد **(الروح)** بعـض المسـائل المتعلقـة بـالروح ، وأطـال النفس في ذلك كعادته - رحمـه اللـه تعـالى - فـي بحـث بعـض المسائل التي كثر الخلاف فيها وطال الجدل حولها ، وأنا أسوق إليك رأس المسألة والراجح فيها من بـاب التـذكير بالمسـائل لا من باب البحث والتحقيق ، فأقول :

من ذلك : ذهب بعـض الفلاسـفة إلـى أن الـروح قديمـة ، ولكن هذا القول مخالف لما أجمع عليه الرسل ، فإن الرسل قد أجمعت على أن الروح محدثة مخلوقة مصنوعة مربوبة مدبرة ، كانت بعد أن لم تكن ، وعلى ذلك اتفق أهـل السـنة ، وقـد نقـل إجماعهم علـى ذلـك محمـد بـن نصـر المـروزي ، وابـن قتيبـة - رحمهما الله تعالى - .

ومن ذلك : اختلف أهل القبلة في الروح هـل هـي جسـم أم عرض من الأعراض ؟

والحق في ذلك هو أنها جسم مخالف بالماهية لهذا الجسم المحسوس وهو جسم نوراني علوي خفيـف متحـرك ينفـذ فـي جوهر الأعضاء ويسري سري الماء فـي الـورد وسـريان الـدهن في الزيتون والنار في الفحم ، وهذا هو الذي يدل عليـه الكتـاب والسنة وإجماع الصحابة ، والـدليل علـى ذلـك قـوله تعـالى : ﴿ ... ﴾ -)) ... ((: - ((...)) : ((...)) - : ((...)) .

[illegible] .

[illegible] :

[illegible] :

[illegible] :

[illegible] :

[illegible] .

[illegible] :

[illegible] .

[illegible] :

[illegible] :

[illegible] .

[illegible] :

[illegible] .

[illegible]

(37) فـــائـــــدة

خلاصة قول أهل السنة والجماعة في التبرك ، هو أن لفظ (تبارك) لا يجوز إطلاقه إلا على الله تعالى ، فلا يقال : تبارك فلان ، أو تباركت علينا يا فلان ، أو فلان بارك في هذا الشيء ، فهذه الإطلاقات لا تجوز ، وإنما ذلك من خصائصه جل وعلا فالله وحده هو الذي يبارك فيما يشاء سبحانه وتعالى .

ويقولون : إن طلب البركة لا يخلو إما أن يكون من الأعيان وإما أن يكون من مكان أو زمان .

فأما الأعيان فاتفق أهل السنة - رحمهم الله تعالى ورفع منزلهم في الجنة - أنه لا يجوز التبرك بشيءٍ من الأعيان والذوات إلا بذات النبي [illegible]

120

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

(38) فـــائـــــدة

هذه بعض الفوائد والترجيحات التي ثبت رجحانها بالدليل ، أذكرها لك مختصرة لتنتفع بها ، وإذا أردتها مبسوطة بأدلتها وأقوالها فعليك بكتب الشيخين الجليلين الكريمين أبي العباس وتلميذه ابن القيم - عليهما رحمات الله المتتابعة وجمعنا بهم في الجنة - وهي كما يلي :

الراجح من أقول أهل العلم أن الخضر نبي .

والراجح أيضًا أنه مات .

والراجح أن أولاد المشركين إذا ماتوا صغارًا أنهم يمتحنون في العرصات ، والله أعلم بما كانوا عاملين .

والراجح أن كل حديث في زيارة قبره ﷺ [illegible] .

[illegible] .

[illegible] .

[illegible] .

[illegible] .

[illegible] .

[illegible] .

[illegible] [illegible] [illegible] [

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

[illegible] [illegible] [illegible] [

[illegible] [illegible] [illegible] [

(39) فـــائـــــدة

أقول : من المسائل الكبار المهمة في الشريعة : **مسألة الحكم بغير ما أنزل الله ،** فهذه المسألة خطيرة جدًا ؛ وذلك لتعلقها بالحاكم ، ولأنه قد زل في فهم النصوص الواردة فيها بعض الطوائف والأفراد فنتج عن ذلك تكفير بعض الملوك بأعيانهم وعدم السمع والطاعة لهم ، بل ومحاولة الخروج عليهم بالاغتيال تارة وبتحريش العوام عليهم تارة ، وقد تعدى الأمر إلى من يعمل موظفًا عند هذه الحكومات فوقعوا فيهم تكفيرًا وتجريحًا ، بل وأباحوا سفك دمائهم وأخذ أموالهم ، كل ذلك سببه الفهم المنكوس والهوى المتبع وعدم تقدير المصالح والمفاسد ، وهذا لا يجوز فنحن لا نريد أن يعود علينا عصر الخوارج الذين فعلوا بالمسلمين الأفاعيل العظيمة ، بل الواجب فيما أشكل عليك أن ترده للعلماء الراسخين الربانيين الذين يعلمون حدود ما أنزل الله على رسوله ، وقف حيث وقف القوم .

وقبل أن أدخل في تفصيل هذه المسألة أحب أن أنبهك على أمرٍ مهم وهو أنني إذا قلت : فإذا كان كذلك فهو كافرٌ ، فأعني به التكفير العام ولا كلام لنا في الأعيان ، فلا يحمل الكلام على أحدٍ بعينه ولا طائفةٍ بعينها ، فاحذر من ذلك ونزه لسانك عنه - عفانا الله وإياك من كل بلاءٍ وفتنة - ، فأقول وبالله التوفيق ومنه أستمد العون والفضل والتأييد :

فالأول : حال الحاكمين بغير ما أنزل الله تعالى :

والكلام فيه هذه المسألة مفصل في أقسام :

القسم الأول : واضع هذا القانون الأول أي الذي قرره أولاً وعارض به شريعة الله تعالى ، فهذا لاشك في أنه كافر ؛ لأنه طاغوت يقرر التحاكم لغير شريعة الله تعالى ، بل هو معارض للشرع في أحكامه هذه الذي وضعها ، ولا ننظر هل

كان مستحلاً أو لا ، فإن هذا سخف من القول وبلاهة ظاهرة ، ولا أظن عالمًا يقول به ، فهذا القسم الأول لا أظن فيه خلافًا ، وهو من الطواغيت ؛ لأنه دعا الناس إلى عبادة نفسه عبادة الطاعة والانقياد وهو راضٍ بذلك ، فيحل لهم الحرام ويحرم عليهم الحلال وهو عالم أنه بذلك يخالف ويناقض شريعة العزيز الحكيم ، **فإذا كان من أطاعه في ذلك عالمًا قيل بكفره ، فكيف به هو ؟** لاشك أنه كافر ولا أطيل في هذا القسم لأنه واضح - إن شاء الله تعالى - .

القسم الثاني : الحاكم بهذا القانون ، أي الذي أطاع الواضع الأول وبدأ يحكم بهذا القانون فلا تراه يحكم بشرع الله بتاتًا وإنما النظام المعتمد في دولته هو هذا القانون وزاد على ذلك أنه ألزم أفراد دولته بالتحاكم لهذا القانون وجعله دستورًا لا يجوز تجاوزه ولا التقصير في تطبيقه ، بل وجند جنوده وزبانيته لمحاربة كل من يعارض تطبيقه حتى يحملهم عليه قسرًا وقهرًا بقوة الحديد والنار ، فهذا كافر أيضًا الكفر الأكبر المخرج عن الملة بالكلية فإنه يدخل دخولاً أوليًا في قوله تعالى : ﷺ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

حال الحاكمين بذلك
حال المتحاكمين.
حال الدول
من سن القانون (كاف)
الحاكم به
أن يحكم به في قضايا معينة (كاف)
الراضي بذلك المحب له (كاف)
الحاكم به
أن يكون قد حكم به الحكم المطلق
عنده مطلق التحاكم به مع إقراره بأنه عاصٍ بذلك (فاسق وله
إن كان الحكم بغير ما أنزل الله فيها فاشيًا ظاهرًا مقرًا (فدولة كفر)
إن كان قليلاً خفيًا أو قليلاً ظاهرًا ولم ينكر (فدار إسلام)

(40) فـــائـــــدة

اعلم - رحمك الله تعالى - **أن خلاصة مذهب أهل السنة في قول (لو) هو أنه لا يجوز استعمالها في حالات ، ويجوز في حالات .**

فأما الحالات التي لا يجوز استعمالها فيها فهي كما يلي :

الحالة الأولى : أن يقولها متسخطًا على ما نزل مـن القـدر فهذا محرم لا يجوز وذلك لقوله ﷺ : (([illegible])) [illegible] : (([illegible])) [illegible] : [illegible] .

[illegible] : [illegible] .

[illegible] ([illegible]) [illegible] .

(41) فـــائـــــدة

أقول : **هذه جملة قواعد مفيدة جدًا في باب الرد على المخالفين ودحض شبهاتهم ،** وهي كما يلي :

القاعدة الأولى : إن كنت ناقلاً فالصحة ، وإن كنت مدعيًا فالدليل :

كما قال تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [illegible] : (([illegible])) [illegible] : ﴿ [illegible] ﴾ [illegible] : ﴿ [illegible] ﴾ [illegible] .

القاعدة الثانية : موافقة النص لفظًا ومعنى خير من موافقته معنى فقط :

أقول : احرص - بارك الله فيك - في حال المناظرة أو التأليف ونحو ذلك أن توافق ألفاظ النصوص ما استطعت إلى ذلك سبيلاً ، وذلك لأن متابعة الكتاب والسنة لفظًا ومعنى أكمل وأتم مـن متابعتها معنى فقط ، ولا أدل على ذلك من حديث البراء بن عازب - رضي الله عنهما - لما علمه النبي ﷺ [illegible]

[illegible]

القاعدة الثالثة : الحق لا يعرف بالرجال ولكن يعرف الرجال بالحق :

وهذه قاعدة عظيمة ، فلا تقل : هذا حق لأن فلانًا قاله ، بل قل : لأن فلانًا على الحق الموافق للكتاب والسنة ، فما قاله حق ، فاعرف الرجال بما يحملونه ويعتقدونه من الحق ولا تعكس الأمر ، وما ظهر التعصب للأشخاص إلا لمخالفة هذه القاعدة ، فمن الناس من يعتمد شيخًا أو عالمًا فيتلقف منه كل أقواله معتقدًا أنها الحق الذي لا يجوز تعديه وتحرم مخالفته ، فالحق ما وافق الدليل من غير التفاتٍ إلى كثيرة المقبلين أو قلة المعارضين ، ولو لم يكن على موافقة الدليل إلا أنت وحدك فأنت على الحق ، فلا تغتر بكثرة القائلين ولا بكثرة النافرين عن الحق فالحق لا يعرف بالكثرة ولا يعرف بالأعيان ولا بالمذاهب المختلفة ، وإنما الحق ما وافق الكتاب والسنة ، وهذا يفيدك أن كل الأقوال فهي تابعة لقول الشريعة لا تتقدم عليها أبدًا ، فما وافق الشرع من الأقوال فهو الحق وإن قال به الأقل ، وما خالفه فهو الباطل وإن كان هو قول الأكثر ، فانتبه لهذا ويزداد وضوحًا .

بالقاعدة الرابعة : أقوال العلماء يستدل لها لا يستدل بها :

نعم هذا هو المنهج السليم الذي لا ينبغي تعديه ، فإن الأدلة هي في الكتاب والسنة وما تفرع عنهما من الإجماع والقياس ، وأما أقوال أهل العلم فإنها كالدعاوى المفتقرة إلى أن يستدل لها ، فاحذر من أن تجعلها دليلاً مستقلاً بذاته ، وقد عانيت من ذلك كثيرًا ، فإذا قال القائل قولاً خالف به بعض كبار أهل العلم رماه الناس عن قوسٍ واحدة وكأنه خالف الإسلام أو خالف دليلاً صحيحًا صريحًا فيوصف بالخروج عن الجماعة وبشق عصا الطاعة فيا ويله وويل أمه من تبعات هذه المخالفة ، فأقفل في بعض البلاد باب الاجتهاد ونسفت معالمه وحورب رجاله ، وما ذلك إلا للتعصب المميت لا كثر الله أهله وعافانا الله وإياك من كل بلاءٍ وفتنة .

ولذلك فإنك تجد العلماء الربانيين يحرصون كل الحرص على ذكر الدليل بعد ذكر الأحكام مراعاة لهذه القاعدة واعتقادًا منهم أن أقوالهم إنما يستدل لها لا يستدل بها ، فكن على وفق طريقهم فإنه النجاة والسلامة والخير كله ، والله تعالى أعلى وأعلم .

القاعدة الخامسة : يجب الوقوف حيث وقف النص :

وخصوصًا في مسائل الاعتقاد ، ذلك لأن هذه الشريعة كاملة كما قال تعالى : ﴿ [illegible] ﴾

القاعدة السادسة : الحق يقبل ممن جاء به والباطل يرد ممن جاء به :

وقولي : **(ممن جاء به)** في الجملتين أي بغض النظر عن قائله أحر هو أو عبد ، أمسلم هو أو كافر ، أصغير هو أو كبير ، أإنسٌ هو أو جن ، بل الحق مقبول لذاته والباطل يرد لذاته .

وهذه القاعدة بها تعرف مقدار الإنصاف من نفسك ، فليس من السهل على النفس أن ترجع عن قولها ولو استبان لها خطؤه إلا من وفقه الله تعالى وهم القلة ، وليس سهلاً قبول الحق من أي أحد ، فادع الله دائمًا أن يلهمك رشدك وأن يقيك شر نفسك ، والله أعلى وأعلم .

القاعدة السابعة : لا تجادل معاندًا :

ذلك لأن السلف - رحمهم الله تعالى - قد شددوا في باب المناظرة والمجادلة ، فضيقوه جدًا ، والمأثور عنهم من الأقوال في ذلك الشيء الكثير ، ولذلك فإنه مع كثرتهم إلا أن الذي نقل عنهم من المناظرات قليل جدًا ؛ وذلك لأن المجادلة وسيلة للوصول للحق والاقتناع به ، فحيث تبين الحق وجب التوقف عنده واعتماده مع أي واحدٍ منكما ، لكن المعاند والمكابر لا يريد حقًا ولا يبحث عن الصراط المستقيم وإنما

يريد إثارة البلابل وزعزعة الثقة بما يعتقده خصمه وبث الشبه ليكدر به صفاء الحق ، ومثل هذا لا يحل لأحدٍ أن يدخل معه في نقاشٍ ، بل يترك ويفوض أمره إلى الله تعالى ؛ لأن الأوقات ثمينة فلا تضيع مع مثل هذا والحق غالٍ ومكانته عالية فلا يمكن مثل هذا الجاهل أن يبتذله بقولٍ أو كلمة ، واحذر من أن تكون أنت سببًا في ذلك ، وذل ك كمناظرة السوفسطائية المنكرين للمحسوسات والمعقولات والذين يشككون فيها ، فإياك إياك من أن تدخل معهم في أي جدال ، وتذكر دائمًا قوله تعالى : ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ : ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ . ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ - ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ : ((ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ)) ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ .

القاعدة الثامنة : أقوالنا تحتمل الرد وأقوال غيرنا تحتمل القبول :

أقول : وهذا في باب المجادلة في الأمر الذي يسوغ فيه الاجتهاد وهذا مسلك العدل والإنصاف ، فلا تجعل قولك نصًا في المسألة يجب على غيرك قبوله ، بل اجعله راجحًا ، محتمل الرد ولا تجعل قول خصمك ضلالاً وخطأً من كل وجه ، بل اجعله محتمل القبول ، فإنك إذا فعلت ذلك ووطنت نفسك عليه فسيكون الرجوع عن قولك إن كان مخالفًا للدليل سهلاً يسيرًا جدًا ، وسيكون قبول قول مناظرك عند التبين أنه الحق سيكون قبوله عليك سهلاً ، وهذا الأمر عسير إلا أنه يسير على من يسره عليه ، وعليك بالإكثار من دعاء الله تعالى أن يقتل فيك شهوة النفس ، والله أعلم .

القاعدة التاسعة : الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل :

وذلك لأن الحق أحق أن يتبع ، والحق ضالة المؤمن العاقل فأنَّى وجده فهو أحق به ، فلا يستهوينك الشيطان بتسويله ووسوسته فترد الحق غضبًا لنفسك وكبرًا وعلوًا عن قبوله

فتحشر مع المتكبرين الذي يريدون علوًا في الأرض وفسادًا ، ولا عاقبة لهم إلا الخسارة في الدارين ، بل عظِّم الحق في قلبك واجعله المعتمد عندك وإن جاء به خصمك ، أعاننا الله وإياك على فعل ذلك تطبيقًا كما أعاننا على قوله وتسطيره نظريًا ، والله أعلم .

القاعدة العاشرة : لا يحكم على الغير بلازم قوله إلا بعد عرضه وقبوله :

نعم وهذا من العدل والإنصاف الذي تميز به أهل السنة والجماعة ، فإن الناس يغفلون عن لوازم قولهم فقد يقول الواحد منهم قولاً له لوازم هو أصلاً غافل عنها ، فكان من العدل أن لا نحكم بلازم قوله إلا بعد أن نعرضه عليه ، فإذا عرضناه عليه فلا يخلو إما أن يلتزمه وإما لا ، فإن التزمه فيحكم عليه بمقتضاه وإن رده وتبرأ منه فلا يحكم عليه به ، وهذا في الحقيقة نوع من التثبت والرفق في الحكم على الآخرين كما ذكرناه في **(قواعد في الحكم على الآخرين)** ، والله أعلم .

القاعدة الحادية عشرة : كل تأويل يرجع على أصل النص أو ظاهره المتبادر بالبطلان فهو تحريف باطل :

وذلك كتأويل الجهمية والمعتزلة والأشاعرة وأهل الحلول والاتحاد والرافضة ، فكل ما جاء به هؤلاء من التأويلات المخالفة لظواهر النصوص وصادمو به مذهب أهل السنة **كله تحريف باطل مردود عليهم لا حظ له من القبول بوجهٍ من الوجوه ؛** وذلك لأن هذه التأويلات تعود على أصل النص أو ظاهره وبالإبطال فهي الباطلة المردودة ، وأما النصوص الشرعية فإنها كاملة من كل وجه لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها ؛ لأنها من عند حكيم حميد ، والنبي ﷺ [illegible] .

القاعدة الثانية عشرة : عدم العلم بالدليل ليس علمًا بعدمه في نفس الأمر :

أقول : وذلك لأن كثيرًا من المتجادلين قد يجعل عمدته في نفي وجود أمرٍ ما عدم علمه بالدليل على وجوده ، فتأتي هذه القاعدة رادة على هذا الصنف من الناس قائلة لهم : إن عدم علمكم هذا ليس دليلاً على عدم الدليل المعين ، وعدم وجدانكم للدليل ليس نفيًا للوجود ، وهذا المسلك - أعني نفي الدليل لعدم العلم به - مسلك الهالكين كما قال تعالى : [illegible]

(42) فـــائـــــدة

إن قلت : كيف دل القرآن على بطلان عبادة ما سوى الله تعالى ؟

فأقول : دلالات القرآن على ذلك كثيرة جدًا ، إما بالمطابقة أو التضمين أو اللزوم ، وبيان ذلك في الأوجه التالية :

الأول : التصريح ببطلانها ، كقوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ .

[illegible] : [illegible] ﴿ [illegible] ﴾ [illegible] : ﴿ [illegible] ﴾ [illegible] .

[illegible] : [illegible] ﴿ [illegible] ﴾ [illegible] : ﴿ [illegible] ﴾ [illegible] : ﴿ [illegible] ﴾ [illegible] : ﴿ [illegible] ﴾ [illegible] .

[illegible] : [illegible] ﴿ [illegible] ﴾ [illegible] .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

(42) فـــائـــــدة

أقول : **لقد أحدث كثير من الناس في الدعاء أشياء لا أساس لها في شريعتنا وليست مما أتى به النبي ﷺ**

[illegible] .

[illegible] .

[illegible] .

[illegible] .

[illegible] .

[illegible] : [illegible]

[illegible] : [illegible]

[illegible] : [illegible]

[illegible] : [illegible]

[illegible] : [illegible]

[illegible] : [illegible]

(43) فـــائـــــدة

اعلم - رحمك الله تعالى - **أن هناك مسائل وبحوث مفيدة جدًا في عقيدتنا في أحوال القبور وأهلها ،** وهي طويلة وفيها شيء من الخلاف ، ومن باب الفائدة أذكرها لك هاهنا مختصرة محررة عسى الله أن ينفعني وإياك بها ، وهي على شكل مسائل :

المسألة الأولى : هل عذاب القبر دائم أم منقطع ؟

أقول : منه ما هو دائم ومنه ما هو منقطع .

فأما الدائم فعلى الكفار والمشركين والمنافقين نفاقًا اعتقاديًا ، فإن عذاب هؤلاء دائم أبدًا لا ينقطع .

وأما عصاة الموحدين أي الذين ماتوا وهم مصرون على شيء من المعاصي **فإن عذابهم منقطع** وهو بمثابة الكفارة للذنوب والمعاصي التي ماتوا عليها ، والله أعلم .

المسألة الثانية : هل عذاب القبر أو نعيمه على الروح فقط أم البدن فقط أم كلاهما ؟

أقول : فيه خلاف بين أهل القبلة ، وأهل السنة - رحمهم الله تعالى - يقولون : بل هو على الروح والبدن جميعًا ، فالروح تنعم أو تعذب أصلاً ويتنعم أو يعذب معها البدن تبعًا ، والله أعلم .

المسألة الثالثة : هل عذاب القبر وسؤاله خاص بهذه الأمة أم هو عام لكل الأمم ؟

أقول : فيه خلاف ، والراجح منه أنه عام لكل الأمم ، فكل أمةٍ تُسأل عن متابعة نبيها الذي أمرت بالإيمان به ، وذلك لأن الأدلة في ذلك قد ورد كثير منها بصيغة العموم ، كقوله في حديث أنس في الصحيح : « **إن العبد إذا وضع في قبره** » فهذا مفرد دخلت عليه الألف واللام المفيدة للاستغراق ، وقد

تقرر في الأصول أن الواجب هو البقاء على دلالة العام حتى يرد المخصص ، وما ورد في بعض الأحاديث من ذكر على هذه الأمة فلا يصلح أن يكون مخصصًا ؛ لأن هذا ذكر للعام ببعض أفراده ، وذكر العام ببعض أفراده لا يكون تخصيصًا ، بل وفي الحديث : « **إن أبي وأباك في النار** » وأبوه [illegible]

المسألة الرابعة : اعلم أن عذاب القبر أو نعيمه من أمور الآخرة :

فهو من الأمور الغيبية التي لا نستطيع إدراكها بحواسنا الضعيفة ، وأمور الغيب توقيفية على النص ولا يجوز إقحام العقل فيها ؛ لأن العقل لا مجال له فيما كان من أمور الغيب ، فالواجب الوقوف حيث وقف النص ، وقد أثبت النص لكل من مات أنه إما أن ينعم أو يعذب ، فهذا حاصل لكل من مات سواء قبر أو لم يقبر ، وسواء احترق وصفته الريح أو غرق وأكلته الأسماك ، أو صلب وبقي مصلوبًا إلى أن تفلت لحمه وأكل عظمه أو أكلته السباع أو غير ذلك ، **فكل هؤلاء يُسألون وينعمون أو يعذبون ،** أي أنه يصل إليهم ما كتب لهم من النعيم أو العذاب ؛ لأن الأمر مرده إلى القدرة الإلهية والله تعالى لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء ، والله أعلم .

المسألة الخامسة : هل السؤال متحقق لمن هو غير مكلف كالمجنون ومن مات صغيرًا ؟

أقول : فيه خلاف ، والأقرب - إن شاء الله تعالى - أن هؤلاء لا يُسألون في قبورهم ؛ لأنهم غير مكلفين ، فلم يتحقق فيهم معنى السؤال الذي هو الابتلاء والاختبار ، وهؤلاء ليسو من أهله في الدنيا فلا معنى لسؤالهم في القبر ، والله أعلم .

المسألة السادسة : اعلم أن أكبر أسباب عذاب القبر هو الكفر والشرك :

ومن أسبابه أيضًا : النميمة ، ومن أسبابه : عدم التنزه من البول ، **وجملة ذلك :** أن كل معصية يموت العبد عليها مصرًا فإنها سبب لعذاب القبر إلا أن يتجاوز الله عنه ، والله أعلم .